جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

ما لا يحمل على إطلاقه عند أبي حيان في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك

الدكتور

أحمد رمضان ثابت أبو القاسم

المدرس في قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بأسيوط ـ
جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م

الجزء الثاني عشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

ما لا يحمل على إطلاقه عند أبي حيان في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك

أحمد رمضان ثابت أبو القاسم

قسم اللغويات ـ كلية اللغة العربية بأسيوط ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : ahmedabualqasem.47@azhar.edu.eg

الملخص

يهدف البحث إلى الكشف عن ظاهرة الإطلاق والتقييد عند أبي حيان في كتابه منهج السالك ، وتعد هذه الظاهرة نوعًا من التعقيب والاعتراض على ابن مالك .

وقد تنوعت هذه الإطلاقات ما بين إطلاق في الأحكام النحوية أو إطلاق في الشروط، وقد تضمن البحث ثلاثة فصول: الفصل الأول : ما لا يحمل على إطلاقه في بابي المعرب والمبني، والفصل الثاني : ما لا يحمل على إطلاقه في بابي المبتدأ والخبر ونواسخهما، والفصل الثالث : ما لا يحمل على إطلاقه في المتفرقات

وقد انتهى البحث إلى عدة نتائج كان من أبرزها :

– كثرة مآخذ واعتراضات أبي حيان على ابن مالك وتنوعها وتعددها في الأحكام والشروط .

– موافق البحث أبا حيان فيما ذهب إليه من اعتراضات في بعض المسائل .

– موافقة البحث ابن مالك فيما ذهب إليه من أطلاق في بعض المسائل .

– أن ما يستدعيه النظم من التزام بالوزن والقافية، وما يتطلبه من اختصار هو الذي ألجا ابن مالك إلى الإطلاق، فابن مالك تكلم في نظمه عن جلائل النحو وضرورياته، وما يكثر استعماله ويتداول على الألسنة .

الكلمات المفتاحية : الإطلاق – أبو حيان – ابن مالك – منهج السالك .

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

What is not permitted to be released according to Abu Hayyan in his book Manhaj Al-Salik in Speech on the Alfiya of son Malik

Ahmed Ramadan Thabet Abu Al-Qasim
Department of Linguistics - Faculty of Arabic Language in Assiut - Al-Azhar University – Egypt .
Email: ahmedabualqasem.47@azhar.edu.eg

Abstract

The research aims to reveal the phenomenon of release and restriction according to Abu Hayyan in his book Manhaj Al-Salik .This phenomenon is considered a kind of comment and objection to son Malik. These releases varied between a release in grammatical provisions. or launch in terms. The research included three chapters: Chapter One: What it is not necessary to release in Bab al- Ma'rib and al-Mabni. and the second chapter: What does not lead to its release in the chapters on the subject and the predicate and their. And the third chapter: What it does not cause to be released in the miscellaneous.

The search yielded several results one of the importants.

-Abu Hayyan's many objections to son Malik and their diversity and multiplicity in terms.

-I agree with the research, Abu Hayyan, regarding the objections hemade to some issues.

-The agreement of son Malik's research regarding his view of divorce in some issues.

-What the systems call for in terms of meter and rhyme. What is the abbreviation for It was he who forced son Malik to divorce.

Keywords : launch- Abu Hayyan- son of Malik- Manhaj Al-Salik .

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي خلق الإنسان فكرمه ، واصطفاه على مخلوقاته ،فهداه وعلمه والصلاة والسلام على أفصح العرب لسانًا ، وأقواهم منطقًا وبيانًا ، خيرِ من مدت عليه الفصاحة رِوَاقها ، وشدت به البلاغة نطاقها سيدنا محمد ،وعلى آله وصحبه أجمعين ، ثم أما بعد .

فقد أنزل الله كتابه الكريم على خاتم الأنبياء والمرسلين بلسان عربي مبين، وتكفل بحفظه إلى يوم الدين، فقال ـــ وهو أصدق القائلين ـــ :﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [1]، فكان ذلك إيذانا بحفظ اللغة العربية مهما نال منها المغرضون، أو حام حولها المشككون.

ولقد قيَّضَ لحفظ هذه اللغة علماء أفذاذًا تبارَوا في خدمة هذه اللغة تأليفًا وتصنيفًا، وشرحًا وتعليقًا؛ رغبة في وضع أسسه وقواعده وتثبيت أصوله ودعائمه؛ وإيمانًا منهم بأن الاشتغال باللغة ضربٌ من العبادة يتقربون به إلى الله عز وجل ؛لأنهم يخدمون به كتابه وسنة نبيه (ﷺ) ، فحرصوا على تقرير الأحكام النحوية ، وتأصيل القواعد اللغوية.

والبحث الذي بين أيدينا يجمع بين عالمين علمين لهما أثرهما في الدراسات النحوية والتصريفية.

أهمية الدراسة :

وقد آثرت الحديث عن هذا الموضوع لعدة أسباب أهما ما يأتي :

أولًا : ميدان البحث جاء في سفر عظيم يعد من أهم شروح الألفية بيانًا، وتعليقًا، شرحًا، وتعقيبًا .

---

(١) الآية : ٩ من سورة الحجر .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانيًا : البحث – كما سلف القول – جمع بين عالمين علمين لهما أثرهما في الدراسات النحوية والتصريف، كما أنهما ينتميان لمدرسة واحدة وهي المدرسة الأندلسية .

فابن مالك الذي اشتهر بكثرة مؤلفاته نظمًا ونثرًا ، كما كانت له رحلاته إلى المشرق ، والتي كان لها عظيم الأثر في ثقافته اللغوية.

وأبو حيان الذي اشتهر بكثرة مؤلفاته، والتي جاء أكثرها شرحًا لنظم ابن مالك كما كانت له رحلاته إلى مصر وغيرها .

ثالثًا : ما اشتهر عن أبي حيان من كثرة تعقباته لابن مالك واستدراكاته عليه ، فأردت أن أقف على نوع خاص من هذه التعقبات وتلك الاستدراكات وهو الإطلاق الذي يحتاج إلى تقييد؛ لأبين الصحيح منها وغير الصحيح .

رابعًا : لم أقف – على حد علمي – على دراسات سابقة بين الشيخين تناولت الاستدراك والاعتراض بهذه الصورة ، أعني صورة الإطلاق والتقييد .

الدراسات السابقة

١- الشاهد الشعري في قضايا النحو في كتاب منهج السالك لأبي حيان الأندلسي[١].

٢- توهيمات أبي حيان للنحويين في منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك[٢].

---

(١) رسالة ماجستير للباحث حيادرة إناس حيدر محمد – كلية الآداب – جامعة اليرموك – الأردن

(٢) بحث للدكتور / أحمد محمد الجندي – منشور بمجلة كلية اللغة العربية بجرجا . العدد الخامس والعشرون – الجزء الثاني – سنة ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١ مـ

وجه المفارقة بين هذا البحث وبين ما كتبته :

تناول صاحب البحث في بحثه ظاهرة توهيم أبي حيان للنحويين في شرحه على الألفية مقتصرًا فيها على مادة " وهم " ومشتقاتها ، وقد تعددت هذه التوهيمات بين توهيمات في الآراء والمذاهب النحوية ، أو في نسبة رأي عالم ، أو حكاية إجماع عن النحويين أو إيهام كلام لعالم ما خلاف المراد منه ، كما صرح بذلك صاحب البحث في مقدمة بحثه(١).

كما أن هذه التوهيمات كانت بمثابة اعتراضات ومآخذ على النحويين عامة، ولم تكن خاصة بابن مالك، كتوهم ابن معط ، والجزولي ، والسهيلي ، والزجاجي، وابن عصفور ، وغيرهم ، ولم أتطرق لدراسة هذه المسائل؛ إذ إنها ليست من صميم دراستي .

هذا وقد درس الباحث ثلاثة توهيمات لابن مالك ، وهي (إيهام كلام ابن مالك انفراده بتجويزه تقديم الحال على صاحبها المجرور) ، و (توهم الناظم وابنه في دعواهما الإجماع على امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير الظرف والجار والمجرور) ، و(توهم الناظم في زعمه تحويل " عَلِمَ " من " فَعِلَ " إلى " فَعُلَ " فيما جرى مجرى " نعم") ، ولم أتطرق لدراسة هذه المسائل الثلاث؛ إذ ليس فيها إطلاق أو تقييد .

٣- مآخذ أبي حيان على ابن مالك في ضوء شرحه للألفية المسمى بـ " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " (٢) .

---

(١) توهيمات أبي حيان للنحويين في منهج السالك : ١٠٤٩

(٢) بحث للدكتور صابر السيد محمود – منشور بمجلة كلية اللغة العربية بأسيوط . العدد الثامن والعشرون – الجزء الثاني – سنة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وجه المفارقة بين البحث وبين ما كتبته :

تناول صاحب البحث السالف ذكره مآخذ أبي حيان واستدراكاته على ابن مالك بصورة عامة مسلطًا الضوء على أهم الاستدراكات والاعتراضات ، وقد صرح بذلك في قدمة بحثه ، فقال "إقتصرت في دراسة المآخذ على أبرزها ، وأهما ، ولم أدرس كل المآخذ ؛ لأن الهدف من البحث إعطاء القارئ فكره عن الشرح وموقف صاحبه من صاحب النظم ونظمه ، ولم أقصد الحصر"(١). ـ

وقد عقد في بحثه فصلًا بعنوان : المآخذ على ما أُطْلِقَ ، والواجب تقييده " وقد تناول في هذا الفصل ثلاث مسائل مما تناولته في بحثي ، وهي :

١- إضافة " ذو " بمعنى صاحب .

فقد وردت عنده مسألة بعنوان " شروط إعراب الأسماء الستة " تحدث فيها إجمالًا عن شروط إعراب الأسماء الستة ، مبينًا موقف بعض الشراح من الناظم(٢).

٢-حذف النون من مضارع كان المجزوم .

فقد ذكر فيها اعتراض أبي حيان على ابن مالك ، مبينًا آراء بعض شراح الألفية ، وموقفهم من ابن مالك ، فالباحث في هذه المسألة عقد مقارنة بين موقف أبي حيان ، وبين موقف بعض الشراح من الناظم(٣) .

٣-شروط جملة الصلة .

وقد تحدث الباحث فيها عن شروط جملة الصلة مبينًا اعتراض أبي حيان على ابن مالك ، مردفًا ببيان موقف بعض شراح الألفية من الناظم ، مرجحًا اعتراض أبي حيان؛ لأن بحثه معنى بالاعتراضات والمآخذ. (٤)

---

(١) مآخذ أبي حيان على ابن مالك :٩٥٨ .
(٢) السابق :١١١٠ .
(٣) السابق :١٠٣٨ .
(٤) السابق :١٠٥٥ .

خطة البحث

هذا وقد جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع .

المقدمة : ذكرت فيها اختياري للموضوع ، وخطة البحث .

التمهيد : عنوانه (بين الإطلاق والتقييد)

الفصل الأول : ما لا يحمل على إطلاقه في بابي المعرب والمبني ، والنكرة والمعرفة

الفصل الثاني : ما لا يحمل على إطلاقه في بابي المبتدأ والخبر ونواسخهما

الفصل الثالث : ما لا يحمل على إطلاقه في المتفرقات .

الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج .

وكان سيري في البحث على النحو الآتي :

- وضعت عنوانًا مناسبًا لكل مسألة .
- ذكرت بيت ابن مالك ثم أردفته بنص أبي حيان المتضمن استدراكه عليه .
- قمت بدراسة المسألة، وتوثيقها مبينًا بعض الآراء فيها بصورة موجزة ، ثم عقدت مقارنة بين كلام ابن مالك في ألفيته، وبين كلامه في التسهيل وشرحه ؛ إذ يعد شرح التسهيل آخر ما ألف ؛ للوقوف على إذا كان ما أطلقه في الألفية أطلقه في التسهيل وشرحه ، أو خاص بالألفية لأسباب دعته لذلك.
- قمت بالتعقيب على المسألة لبيان الراجح منها وغير الراجح

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التمهيد

تعريف المطلق والمقيد ، ومفهومهما عند ابن مالك وأبي حيان

تعريف المطلق والمطلق :

المطلق : لغة المرسل ، مأخوذ من الأطلاق وهو الإرسال والشيوع ، وناقة طالق . أي : مرسلة ترعى حيث شاءت(١).

وفي الاصطلاح عرفه ابن فارس بأنه : « ذكر الشيء باسمه لا يقرن به وصف، ولا شرط، ولا زمان، ولا عدد ، ولا شيء مما يشبه ذلك» (٢).

وعرفه بعض الأصوليين بأنه: « اللفظ الدال على شائع في جنسه ، وعرفه بعضهم بأنه اللفظ الدال على الماهية بلا قيد» (٣) .

أما المقيد فهو خلاف المطلق . تقول : قيدته تقييدًا ، جعلت القيد في رجله ، ومنه تقييد الألفاظ بما يمنع الاختلاط ويزيل الالتباس(٤).

وفي الاصطلاح عرفه ابن فارس بأنه: « ما ذكر بقرين وصف، أو شرط، أو زمان، أو عدد ، او شيء يشبه ذلك » (٥) .

وعرفه بعض الأصوليين بأنه:« اللفظ الذي لا يدل على شائع في جنسه»(٦).

---

(١) ينظر لسان العرب :٩ /١٣٦ ، والمصباح المنير : ٢ /٣٧٦ .
(٢) الصاحبي :١٤٦ .
(٣) ينظر : كشف الأسرار للبخاري : ٢ /٥٢ ، وبيان المختصر ٢ /٣٥٠ .
(٤) ينظر لسان العرب :١٢ /٢٣٣ ، والمصباح المنير : ٢/٥٢١ .
(٥) الصاحبي :١٤٦ .
(٦) ينظر : كشف الأسرار للبخاري : ٢ /٥٢ ، وبيان المختصر ٢ /٣٥٠ .

وعقد القرافي في كتابه شرح تنقيح الفصول بابًا فرق فيه بين المطلق والمقيد، فقال: « ضابط الإطلاق أنك تقتصر على مسمى اللفظة المفردة، نحو رقبة أو إنسان أو حيوان، ونحو ذلك من الألفاظ المفردة، فهذه كلها مطلقات، ومتى زدت على مدلول اللفظة مدلولاً آخر بلفظ أو بغير لفظ صار مقيدًا كقولك: رقبة مؤمنة، أو إنسان صالح، أو حيوان ناطق، وهذه المطلقات هي في أنفسها مقيدات إذا أخذت مسمياتها بالنسبة إلى ألفاظ أخر، فإن الرقبة هي إنسان مملوك، وهذا مقيد، والإنسان حيوان ناطق وهذا مقيد، والحيوان جسم حساس وهذا مقيد، فصار التقييد والإطلاق أمرين نسبيين بحسب ما ينسب إليه من الألفاظ، فرب مطلق مقيد، ورب مقيد مطلق» (١) .

المطلق والمقيد بين ابن مالك وأبي حيان في الأحكام والشروط النحوية :

أطلق ابن مالك بعض الأحكام النحوية في ألفيته ، ولم يقيدها وتحدث عن بعض الشروط ، وترك بعضها ، وقد تعقَّب أبو حيان هذه الإطلاقات فقيد بعضها ، وفصل ما أُجْمِلَ منها، وأضاف بعض الشروط التي تركها ابن مالك في ألفيته ، واستدرك عليه كثيرًا مما فاته، وقد وقع التقييد في الأحكام النحوية في ثلاث عشرة مسألة هي:

١-تقدير النصب في الاسم المنقوص .
٢-جزم المضارع المعتل الآخر .
٣-تشديد نون الاسم الموصول المثنى .
٤-حذف الضمير المجرور بوصف من جملة الصلة .
٥-تحمل الخبر المشتق ضميرًا .
٦-دخول اللام على معمول خبر " إنَّ" .

(١) شرح تنقيح الفصول /٢٦٦ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٧-الفصل بين " أن " المخففة وبين خبرها بالنفي .

٨-تكرار العاملين في التنازع .

٩-التنازع في الضمير .

١٠- إعمال المهمل في ضمير المتنازع عليه .

١١- ناصب المفعول معه .

١٢- تكرار إلا وإلغاؤها .

١٣- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف .

وقد وقع التقييد في الشروط في ست مسائل هي :

١-إضافة ذو بمعنى صاحب .

٢-شروط جملة الصلة .

٣-وجوب تأخير الخبر إذا كان فعلًا رافعًا لضمير المبتدأ .

٤-حذف النون من مضارع كان المجزوم .

٥-صياغة فعل التعجب .

٦-إضافة " أي " لمفرد معرفة .

الفصل الأول :

ما لا يحمل على إطلاقه في بابي المعرب والمبني ، والنكرة والمعرفة

إضافة " ذو " بمعنى صاحب

قال ابن مالك: [١]

وَشَرْطُ ذَا الاِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لاَ ∴ لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم:« وأخذ الناظم هذا الشرط على إطلاقه، وليس كذلك لأن منها ما لا ينفك عن الإضافة، ولا يضف لليـاء ولا لغيـره مـن الضمائر إلا على خلاف فيه، وهو "ذو " »[٢].

الدراسة

الأسماء الستة (أب ، وأخ ، وحمو ، وفو ، وذو بمعنى صاحب، وهـن) وإعرابها بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًا، وقـد اشـترط النحـاة لهـذا الإعراب شروطًا معروفة، ومن هذه الشروط أن تكون مضافة، وأن تكون إضافتها لغير ياء التكلم، و" ذو " بمعنى صاحب من الأسماء الملازمة للإضافة؛ لئلا يؤدي بقاؤها على حرف واحد لو أُفْرِدت.

كما أنها لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه فتقول: محمد ذو علم، وخالد ذو مال، وبكر ذو فضل، وعلى ذو جاه، وما أشبه ذلك؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات، فلم يتيسر لهم ذلك – لأن النعت لا يكون إلا مشتقًا أو مؤولًا بالمشتق – فاتخـذوا كلمـة " ذو" وصـلة

---

(١) ألفية ابن مالك : ١١

(٢) منهج السالك :٢٩/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وذريعة إلى الوصف به، ولو كان اسم الجنس وصفًا لما احتيج في الوصف به إلى وصلة(١).

وفي إضافتها إلى الضمائر خلاف بين النحـوين، حيـث منعـه سـيبويه، والكسائي(٢).

قال سيبويه:« هذا باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، ومالا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة، أمَّـا مـالا يتغيـر فـأبٌ وأخٌ ونحوهما...، وإنَّما فوك بمنزلة قولك: ذو مالٍ، فإذا أفردته وجعلته اسماً لرجل ثم أضفته إلى اسم لم تقل: ذُوك؛ لأنه لم يكن له اسمٌ مفردٌ ولكن تقول: ذواك »(٣).

وارتضي هذا المذهب جماعة من النحويين منهم : النحاس(٤)، والسيرافي(٥)، والفارسي(٦)، والجوهري(٧)، والزبيدي(٨)، وجماعة من المتأخرين(٩).

والعلة في عدم إضافتها إلى ضمير أن "ذو" – كما سلف القول– جيء بهـا توصلًا إلى الوصف بالأجناس كما تُوصِّل إلى وصف نداء ما فيـه " أل " بـأي ، وإلى وصف المعارف بالجمل بالذي، والمضمر لا يُوصَف به فلا يُضَاف إليه "ذو"؛ ولأن المضمر لا يشعر بالجنسية(١٠) .

---

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ١ /١٢٣، والكناش : ٢٢١/١، وعدة السالك :٤١/١ ،٤٢.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل :١٢ /٧١ ، همع الهوامع :٥١٥/٢ .
(٣) الكتاب: ٣ / ٤١٢
(٤) ينظر: التذييل والتكميل :١٢ /٧١ .
(٥) ينظر:شرح الكتاب :٤ /١٦١ .
(٦) ينظر: التعليقة :٢٥٢/٣ .
(٧) ينظر: الصحاح : ٦/ ٢٥٥١
(٨) ينظر: لحن العوام :٦٩، ٧٠
(٩) ينظر: همع الهوامع :٥١٥/٢ .
(١٠) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس : ١ /٢٥٤ .

ونُسِبَ إلى المبرد[١]، وهو مذهب ابن بري[٢]القول بجواز إضافتها إلى الضمير، وصريح مذهب المبرد في المقتضب المنع ؛ إذ قال : « ...لأن قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمر تقول: هذا ذو مال، ولا تقول: المال هذا ذوه »[٣].

ومن شواهد إضافتها إلى الضمير قول سيدنا عمر بن الخطاب(رضي الله عنه) : « اللَّهُمَّ صَل على محمَّدٍ وذَوِيهِ »[٤].

وقول الشاعر : [٥]

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ ∴ أَبارَ ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوها

وقول الأحوص : [٦]

ولَكِنْ رَجَوْنا مِنْكَ مِثْلَ الَّذِي بِهِ ∴ صُرِفْنا قَدِيماً مِن ذَوِيكَ الأَوائِلِ

وقول الآخر: [٧]

إِنما يَصْطَنِعُ المَعْر ∴ رُوفَ فِي الناسِ ذَوُوهُ

---

(١) ينظر: البديع لابن الأثير : ١ /٢٦ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس : ١ /٢٥٤ .
(٢) ينظر : لسان العرب :١٥ /٤٥٨، وارتشاف الضرب :٤ /١٩١٧.
(٣) المقتضب: ٣/ ١٢٠.
(٤) ينظر :شرح التسهيل : ٣ /٢٤٢ ، واللمحة : ٢٨٤/١ ، وتمهيد القواعد :٣٣٤٠/٧ .
(٥) البيت من بحر الوافر لكعب بن زهير في ديوانه :١٠٤، وفي المفصل :١٤٠، وأمالي ابن الحاجب :٣٤٤، ولسان العرب:١٥ /٤٥٨ .
(٦) البيت من بحر الطويل للأحوص في ديوانه :٢٣٠، وفي الشعر والشعراء :٤٩٨/١ ، والعقد الفريد :١ /٣٦٦، ولسان العرب :١٥ /٤٥٨ .
(٧) البيت من بحر الرمل ، لم أقف على قائله، وهو في المساعد :٢ /٣٤٦ ، والمزهر ١٢٣/١ وشرح الشواهد الشعرية :٣١٧/٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والذي سوَّغ إضافتها إلى الضمير في الشواهد السابقة أنَّه لما حُذِفَ الموصوف معها أُجْرِيت مُجرى أصحاب فأُضيفت إلى الضمير كإضافة أصحاب إليه(١).

وذكر ابن يعيش أنَّ الذي سوَّغ إضافتها إلى ضمير في البيت الأول والثالث أنَّ الضمير عائد إلى اسم جنس(٢) .

ومن منع إضافتها إلى الضمير خرَّج الشواهد السابقة على الندرة(٣) .

تعليق :في ضوء ما تقدم قوله يتبين أمران :

أولا : أن " ذو " بمعنى صاحب اسم ملازم للإضافة لغير الياء من أسماء الأجناس ، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها؛ لأنها حاصلة والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل .

ثانيا : ما أطلقه في ابن مالك الألفية قيده في التسهيل وفي شرحه ؛إذ قال في التسهيل: « وتنوبُ الواوُ عن الضمة والالفُ عن الفتحة، والياءُ عن الكسرة فيما أضيف الى غير ياء المتكلم من: أب واخ وحمو...،وفم بلا ميم وفي ذي بمعنى" صاحب "» (٤).

وبينه في الشرح بقوله: « ولما كان "ذو" لا يُضاف إلى ياء المتكلم بخلاف ما ذكر قبله لم يجز أن يعطف على المجرور بمن، بل عُطِف على المجرور بفي وهو "ما" فلذلك أُعيدت "في" فقيل "وفي ذي بمعنى صاحب" حرصًا على البيان» (٥).

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس : ١ /٢٥٥ .
(٢) ينظر : شرح المفصل : ١/١٥٧ .
(٣) ينظر: شرح الكتاب١٦١/٤، وشرح الكافية الشافية: ٩٢٨/٢ ، وشرح الأشموني : ٥٤/١
(٤) التسهيل : ٨
(٥) شرح التسهيل : ١/ ٤٤

ومن هنا يمكن القول بأن ما يتطلبه النظم من اختصار، وما يستدعيه من التزام بالوزن والقافية هو الذي ألجأ ابن مالك إلى ذلك الإطلاق .

تقدير النصب في الاسم المنقوص

قال ابن مالك: [١]

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ∴ وَرفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرّْ

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم : « يقول: إن المنقوص يظهر نصبه، قال تعالى: ﴿ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ﴾[٢]، أما ظهور نصبه فليس على إطلاقه؛ لأن لنا منقوصًا لا يظهر نصبه، وتُقَدَّر الفتحةُ فيه ، وذلك ما أُعْرِبَ وآخر أولهما ياء، وذلك نحو: معديْ كرب، فتقول : رأيت معديْ كرب بتسكين الياء » [٣].

الدراسة

الاسم المنقوص المركب تركيب مزج نحو (معدي كرب، وبادي بدا[٤]، وقالي قلا[٥]) [٦] في إعرابه ثلاثة أوجه: [٧]

الأول : إعرابه إعراب الاسم الممنوع من الصرف، وهذا أشهر الأوجه الثلاثة .

---

(١) ألفية ابن مالك : ١٢ .
(٢) من الآية : ٣١ من سورة الأحقاف .
(٣) منهج السالك :١/٤٩.
(٤) معناه أول كل شيء ينظر الكليات : ٢٤٣ .
(٥) هي بلد من إعمال أرمينيا ينظر : مختار الصحاح : ٢٦٠ ، والمزهر : ٢ /٣٨٢ .
(٦) ينظر :الإيضاح لعضدي : ٣٠٦ ، وتوجيه اللمع :٤٣٠
(٧) ينظر :التذييل : ١/ ٢٠٠ ، وتمهيد القواعد : ٨ /٤٠٥٠ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثاني : إعرابه إعراب المتضايفين ، وهو أقل شهرة من الوجه الأول ، وأكثر من الثالث ، وهذا هو الوجه المقصود بالدراسة .

الثالث : بناؤه على الفتح .

وعلى الوجه الثاني " إعرابه إعراب المتضايفين " إن كان آخره ياء تسكن الياء في حالة النصب، فلا تتحرك كما في حالة الرفع والجر .

والعلة في إسكان هذه الياء عدة أوجه :

الوجه الأول : أن هذه الياء لا يدخلها من الحركات إلا الفتح ، فلما كان حكم هذه الياء في حال الإعراب أنقص رتبة من غيرها ، وكانت الحروف التي تستثقل فيها الحركات تُبنى على الفتح، وجب أن تنقص الياء رتبة من الفتح، وليس بعد الفتح أنقص رتبة من السكون فلذلك ثبتت في السكون(١).

الوجه الثاني : تشبيهًا لها بألف المثنى؛ لأنها حرف معتل مثله، وهي أشبه بالألف من الواو بها لأنها أقرب إليها منه، فكما مُنِعَت الألف من الحركات الثلاث مُنِعَت الياءُ أيضًا من التحريك تشبيهًا بها(٢).

قال سيبويه: « وسألت الخليل عن الياءات لم لم تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً، وذلك قولك: رأيت معد يكرب، واحتملوا أيادي سباً؟، فقال: شبَّهوا هذه الياءات بألف المثنى حيث عرَّوها من الرفع والجر، فكما عروا الألف منهما عرَّوها من النصب أيضًا» (٣).

الوجه الثالث : أن عجز المركب بمنزلة تاء التأنيث؛ ولذ التزم فتح آخر الأول إن كان صحيحًا كـ " لام" " بعلبك "، فإن كان معتلًا التُزِمَ سكونُه تأكيدًا

---

(١) ينظر :علل النحو لابن الوراق :٤٦٦ ، وشرح الكتاب :١ /١١٨ .
(٢) ينظر : التعليقة على الكتاب : ٣ /١١٧ .
(٣) الكتاب ٣ / ٣٠٥، ٣٠٦ .

للامتزاج؛ ولأنَّ ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث ، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا " ياء " معديْ كرب ونحوه [١].

قال ابن مالك : « لأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الإفراد؛ تشبيها بالألف، فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزًا في الإفراد»[٢].

الوجه الرابع : تشبيهًا لها بياء " دردبيس "[٣] فكما لا تتأثر" ياء " دردبيس" بالعوامل كذلك لا تتأثر ياء " معديْ كرب" بالعوامل[٤].

وبهذا يتضح أن تسكين هذه الياء واجب، وفي ذلك السياق يقول الفارسي: « ومن أجاز حركة هذه الياء كان مخطئًا تاركًا لكلامهم، وإن كان القياس غيره»[٥].

تعليق : في ضوء ما سلف قوله يتضح أن ابن مالك أطلق ظهور النصب في الاسم المنقوص ولم يشر إلى ما أعرب إعراب المتضايفين ، وما لم يشر إليه ابن مالك في الألفية لم يشر إليه في التسهيل في إعراب الاسم المنقوص؛ حيث

---

(١) ينظر : الأصول : ٢ /٩٢، ٩٣ ، وشرح المفصل : ٣ /١٦٣، ١٦٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ /١٤٥٦ واللمحة : ٢ /٧٦٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٣ /١٤٥٦ .

(٣) الدردبيس هو الشيخ الكبير الهرم . ينظر : تهذيب اللغة : ١٣ /١٠٥، ١٠٦ ، ولسان العرب : ٦ /٨١ .

(٤) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه :٣ /١١٨، وشرح التصريف للثمانيني :٥٤٤ ، والمساعد : ٣ /٣٣ .

(٥) المسائل العسكريات :٨٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال في التسهيل: « فان كان ألفاً قُدِّرَ فيه غيرُ الجزم، وان كان ياءً أو واواً يُشْبِهانِه قُدِّرَ فيهما الرفعُ، وفي الياء الجرُّ» (١)

غير أنَّه نبَّه عليه في باب الممنوع من الصرف ، فقال:«قدْ يُضَاف صدرُ المركب فيتأثر بالعوامل ما لم يعتل» (٢).

وهو ما انتصر به ناظر الجيش لابن مالك من شيخه أبي حيان ؛ إذ ذكر أبو حيان أن ابن مالك أغفل تلك المسألة فلم ينبه عليها(٣).

قال ناظر الجيش:« استدرك الشيخ على المصنف نحو: معدي كرب إذا أضفنا الجزء الأول إلى الثاني؛ فإننا نقدر الفتحة حالة النصب، ولم يستثن المصنف ذلك، والجواب: أن الشيء إذا كان خارجًا عن قانونه اكتفي بالتنبيه عليه في محله، وقد نبه المصنف على ذلك حيث ذكره في باب ما لا ينصرف فاستغنى بذلك عن التعرض له هنا» (٤).

وفي ذلك دليل على أن ما ذهب إليه أبو حيان من تعقيبه على ابن مالك فيه نظر .

---

(١) التسهيل : ١١

(٢) السابق : ٢٢١.

(٣) ينظر التذييل :١/٢٠٠

(٤) تمهيد القواعد : ١/ ٢٩٠.

جزم المضارع المعتل الآخِر

قال ابن مالك : [١]

وأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ∴ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاً عُرِفْ

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم : « وقد أطلق الناظم في أنَّ ما آخره ألف، أو واو، أو ياء يحذف في الجزم، وليس كذلك » [٢].

الدراسة

الفعل المضارع المعتل الآخِر قسمان :

القسم الأول :

أن يكون حرف العلة بدلًا من الهمزة – وهذا القسم لم يتعرض له الناظم – وذلك نحو : يقرا في يقرأ ، ويُقْرِي في يُقْرِئ ، ويوضُو في يوضوء ، وفي إعراب هذا القسم وجهان: [٣]

الوجه الأول: حذف حرف العلة للجازم، فتقول: لم يقرَ، ولم يقرِ، ولم يوضُ، وهذا الوجه قال به ابن عصفور، وغيره [٤]، والعلة في هذا الإعراب أمران :

١- إجراءً له مجرى : لم يخشَ ، ولم يرمِ ، ولم يدعُ

---

(١) ألفية ابن مالك : ١٢ .

(٢) منهج السالك :١/٥٠.

(٣) ينظر: المقرب : ١ /٥٠، والتذييل والتكميل :١ /٢٠٢-٢٠٤، ومنهج السالك :١/٥١، وتوضيح المقاصد:١/٣٥٠، والتصريح :١/٨٩، ٩٠

(٤) ينظر: شرح القصائد السبع:٢٧٩ والمقرب :١/٥٠ ،٥١، وشرح الشافية للرضي :١/٢٦

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢- اعتبارًا لما آل إليه لما أبدلت همزته حرفًا يناسب حركة ما قبلها اعتدادًا بعروض الإبدال ؛ لأنَّ حرف العلة على هذا القول معتد به، ومنزلٌ منزلة الحرف الأصلي، ومن شواهد هذا الوجه قول زهير: (١)

جَرِيءٍ، مَتَى يُظلَمْ يُعاقِبْ بِظُلمِهِ ∴ سَرِيعًا، وإِلَّا يُبْدَ بالظُّلمِ يَظلِمِ

حيث حُذِفَت الألفُ المبدلة من الهمزة عند دخول الجازم؛ وذلك لأنَّ الإبدال وقع قبل الجزم كما ذهب إليه ابن عصفور(٢).

وخَرَّجه بعض النحويين على أن" يبدأ" أصله " يبدى" ؛ لأنه ثبت لغة في" بدأ بدى"، فيحتمل أن يكون قوله: " وإلا يبد " من هذه اللغة، فلا تكون ألفه بدلًا من همزة، وإنما تكون بدلًا من ياء كألف يبقى(٣).

وعدَّه البغدادي في الخزانة من أقبح الضرورات؛ إذ قال: «وقوله: "وإلا يبدَ" الأصل فيه الهمز من" بدأ يبدأ" إلا أنه لما اضطر أبدل من الهمزة ألفًا، ثم حذف الألف للجزم، وهذا من أقبح الضرورات » (٤).

الوجه الثاني: إبقاء حرف العلة، فتقول: لم يقرا، ولم يقرى، ولم يوضو. إجراءً له مجرى الهمزة التي هذه الحروف بدل منها ، فكما لا يجوز حذف الهمزة في لم يقرأ، ولم يقرئ ، ولم يوضوء. كذلك لا يجوز حذف ما كان بدلا منها؛ لعدم الاعتداد بعروض الإبدال، ومن شواهد إبقاء حرف العلة قول الشاعر: (٥)

---

(١) البيت من بحر الطويل لزهير في ديوانه :٦٩ ، وفي شرح جمهرة أشعار العرب :١٧٤ ، والمعلقات التسع :٢٠٧ .

(٢) ينظر : المقرب :١ /٥٠ ،٥١، والممتع :٢٥٢

(٣) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة :٣٤٩ ، والتذييل والتكميل :١/٢٠٥.

(٤) خزانة الأدب : ٣/ ١٨.

(٥) البيت من بحر الرجز ، لم أقف على قائله وهو في الكتاب :٣ /٥٣٤٤، وشرحه للسيرافي : ٤ /٢٧٧، والهمع :١ /٢٠٦ .

عَجِبْتَ مِن لَيْلاكَ وانتيابها ∴ من حَيْثُ زارتنى وَلم أورا بهَا

أَي: ولم أورأ أي: لم أشعر بهَا، فترك حرف العلة دون حذف(١)

وهذان الوجهان- أي حذف حرف العلة وتركه - مبنيان على أن إبدال حرف العلة هل هو بدل قياسي أو غير قياسي ؟.

فإن قلنا: إنه بل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم؛ لأنه همزة قبل البدل .

وإن قلنا: إنه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضًا، وليس بهمزة فتحذفه كما تحذف حرف العلة المحض في " يغزو، ويرمي، ويخشى "(٢).

والذي عليه أكثر النحويين أن هذا الإبدال غير قياسي؛ لأنه جاء على لغة ضعيفة حكاها الأخفش عن بعض العرب أنهم يبدلون الهمزة حرف علة(٣) .

القسم الثاني :

وهو ما لا يكون حرف العلة بدلًا من الهمزة - وهو الذي تعرض الناظم لذكره في ألفيته- وذلك نحو : يغزو، ويرمي، ويخشى ، فتحذف هذه الأحرف الثلاثة ، وحذفها عند الجازم لا به.

ومعنى هذا الكلام أن هذه الحروف لم يحذفها الجازم كما حذف النون من الأمثلة الخمسة .

يدل على أنها لم تحذف للجزم شيئان:

أحدهما: أن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامةً للرفع، فالواو في يدعو، والألف في يخشى، والياء في يرمي هي لامات

(١) ينظر همع الهوامع :١ /٢٠٦ .
(٢) ينظر : التعليقة على المقرب :٧٥، ٧٦ .
(٣) ينظر : الحجة :١٣/٢، والخصائص :٣ /١٣٩ ،١٤٠، وسر صناعة الإعراب : ٧٣٩ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفعل، فلا يمكن أن يقال: إنها علامة إعراب، وإنما علامةُ الرفع ضمةٌ مقدرةٌ فيها.

والآخر: أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، والواو والياء في نحو يغزو ويرمي من الحروف الأصلية؛ إذ هما من الغزو والرمي، والألف في نحو يغشى منقلبةً من أصل؛ لأنه من الغشيان، فلا يمكن أن يقال إنها علامة إعراب(١).

تعليق : في ضوء ما سلف قوله يتضح أن ابن مالك أطلق حذف حرف العلة في المضارع المعتل الآخر المجزوم ، ولم يشر إلى ثبوت حرف العلة إن كان مبدلًا من همزة، وكأنه ارتضى مذهب جمهور النحاة القائل بأن هذا الإبدال غير قياسي؛ إذ جاء على لغة ضعيفة، فهو إبدال عارض لا يعتد به؛ فيجب حذف حرف العلة .

وما أطلقه في الألفية أطلقه في التسهيل وشرحه؛ إذ قال في التسهيل: « وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلا في الضرورة، فيقدر لأجلها جزمها، ويظهر لأجلها جر الياء ورفع الواو» (٢).

وقال في شرحه : « الثلاثة التي ينوب حذفها عن السكون هي الألف والياء والواو اللذان يشبهانه، نحو: من يهدِ الله يخشَه ويرجُه، فحذفت للجزم ياء يهدي، وألف يخشى، وواو يرجو» (٣).

وما قيده أبو حيان في الألفية قيده في شرحه على التسهيل، إذ قال: « وهذا تحته قسمان: أحدهما: أن لا تكون تلك الحروف بدلًا من همزة، والآخر: أن تكون بدلًا من همزةٍ » (٤).

---

(١) ينظر: المقرب :٥٠/١ ، والتذييل والتكميل : ١/ ٢٠٢، ومنهج السالك ٥١/١
(٢) التسهيل : ١١.
(٣) شرح التسهيل : ١/ ٥٥.
(٤) التذييل والتكميل: ١/ ٢٠٣.

تشديد نون الاسم الموصول المثنى

قال ابن مالك : [١]

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا ∴ أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم: « وقد أطلق الناظم التشديد في قوله:

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا

وليس مجمعًا على إطلاقه ، أما الرفع فصحيح ... »[٢].

الدراسة

من الأسماء الموصولة :اللذان للمثنى المذكر، واللتان للمثنى المؤنث، والمشهور فيهما تخفيف النون، وهذا التخفيف لغة أهل الحجاز وبنى أسد .

والعلة في التخفيف عندهم الجري على منهاج التثنية على حد نون(رجلين وفرسين)[٣]، وخالفت قيس وتميم ذلك المشهور، فأجازتا تشديد نونهما .

أما تشديد النون مع الألف، فقد اتفق النحويون على جوازه .

قال أبو حيان: « فأما مع الألف فلا خلاف في تجويز تشديد النون»[٤] .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ ﴾[٥] فيمن قرأ بتشديد النون.[٦]

أما مع الياء في حالتي النصب والجر، فقد اختلف العلماء فيه على مذهبين:

---

(١) ألفية ابن مالك : ١٥.

(٢) منهج السالك :١/٨٩، ٩٠ .

(٣) ينظر: شرح المفصل :٢/٣٧٦ .

(٤) التذييل والتكميل :٣/٢٦.

(٥) من الآية : (١٦) من سورة النساء .

(٦) قد قرأ بها ابن كثير ينظر: السبعة لابن مجاهد :٢٢٩، ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١١٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المذهب الأول :

جواز تشديد النون مع الياء في حالتي النصب والجر، وهو مذهب الكوفيين(١). قال أبو حيان : « وأما مع الياء ففيه خلاف ، مذهب البصريين أنه لا يجوز التشديد مع الياء ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ».(٢)

واستدل أصحاب هذا المذهب لرأيهم بقراءة عبد الله بن كثير السابقة ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ﴾ (٣) .

المذهب الثانى :

جواز تشديد النون مع الألف في حالة الرفع ، وامتناع تشديدها مع الياء في حالتي النصب والجر، وهو مذهب البصريين(٤) .قال أبو بكر الزبيدى الشرجى: « نون التثنية في أسماء الإشارة نحو : هذان وهذين يجوز تشديدهما في حالة الرفع والنصب والجر بدليل قراءة من قرأ ﴿ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ ﴾(٥) و﴿ أَرِنَا اللَّذَيْنِّ ﴾ بالتشديد وقال البصريون: لا يجوز في المنصوب والمجرور، وإنما يختص ذلك بحالة الرفع ... والصحيح الأول ».(٦)

---

(١) ينظر: مذهب الكوفيين في التذييل والتكميل :٢٦/٣، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :١٤١/١.

(٢) التذييل والتكميل :٢٦/٣.

(٣) من الآية : (٢٩) من سورة فصلت .

(٤) ينظر: مذهب البصريين في الارتشاف :١٠٠٣/٢.

(٥) من الآية : (٢٧) من سورة القصص ،وهى قراءة عبد الله بن كثير ينظر النشر : النشر ٢ /٣٤١ ،والإتحاف : ٣٤٢/٢ .

(٦) ائتلاف النصرة :٨٠ .

وإنما اتفقوا على جواز تشديد النون في حالة الرفع ؛لامتناع التباس المثنى بالمفرد بخلافه في حالتي النصب والجر ، ولذا منعه البصريون(١) .

تعليق :في ضوء ما سبق يتضح أمران هما :

أولا : أن في تشديد نون اللذين واللتين مذهبين ، والمختار منهما هو مذهب الكوفيين ، ومن وافقهم القائل : بأن تشديد نون اللذين واللتين يجوز في حالة الرفع مع الألف ، وفي حالتي النصب والجر مع الياء ، وكان هذا المذهب المختار من وجهين :

١- ورود قراءة قرآنية متواترة تدل على صحة هذا المذهب .

٢- أن تجويز التشديد مع حالة دون أخرى إنما يكون مقبولا لو لم تثبت إحدى الحالتين ، وقد تقدم أنهما وردتا في كتاب الله تعالى ،فيكون في الاقتصار على إحداهما دون الأخرى نوع من التحكم.

ثانيًا : ما أطلقه ابن مالك في الألفية أطلقه في التسهيل وشرحه؛ إذ قال في التسهيل:« ويخلفهما في التثنية علامتها مجوزا شد نونا وحذفها» (٢).

وما استدركه أبو حيان على ابن مالك في شرحه على الألفية استدركه عليه في شرحه على التسهيل؛ إذ نص على اتفاق النحويين على جواز تشديد النون مع الألف، أما مع الياء فقد أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون(٣).

وفي إطلاقه هذا لم يشر إلى مذهب البصريين القائل بامتناع تشديد النون في حالتي النصب والجر، وكأنه ارتضى مذهب الكوفيين القائل بالجواز .

---

(١) ينظر: عدة السالك :١٤٣/١ .

(٢) التسهيل: ٣٣، وينظر: شرحه: ١/ ١٩١

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ٢٥ ،٢٦ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

شروط جملة الصلة

قال ابن مالك : [١]

وَجُمْلَةٌ أوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ ∴ كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابْنُهُ كُفِلْ

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم : « أطلق الجملة، ولها ثلاثة شـــرائط سوى اشتراط الرابط » [٢].

الدراسة

ذكر جمهور النحويين أن جملة الصلة لها ثلاثة شروط: [٣]

الشرط الأول : أن تكون خبرية غير إنشـــائية ولا طلبيـــة ؛ لأن المقصـــود بالصلة توضيح الموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهي أحرى ألا يتحصل بها وضوح غيرها، هذا على رأي الجمهور[٤] .

وذهب الكسائي إلى جواز وقوع جملة الأمر والنهي صلة، فتقول: جاء الذي اضربه ، أو لا تضربه [٥].

وأجاز المازني وقوع الجملة الدعائية صلة شريطة أن تكون بلفظ الخبـــر، فيجوز على رأيه أن تقول: جاء الذي يرحمه الله زيدٌ، وكأنه راعى صيغة الخبر، ولم يلحظ معناه .

---

(١) ألفية ابن مالك : ١٥.
(٢) منهج السالك :١٠١/١.
(٣) ينظر : كتاب الشعر : ٤٠١، ٤٠٢ ، واللباب: ١١٨/٢ ، وشرح الجمل : ١ /١٢٤ .
(٤) ينظر : معني القرآن للفراء : ١ /٢٧٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣ /٧٥، ٧٦ .
(٥) ينظر : توضيح المقاصد : ٤٤٤/١ .

ويقتضي مذهب الكسائي موافقة المازني، بل هو أحرى بذلك؛ لأنه أجاز ذلك مع صيغة الأمر والنهي؛ فلأن يجيزه مع صيغة الخبر المراد به الدعاء أولى وأحرى[١] .

وذكر الجمهور أن الجملة الإنشائية لا تقع صلة؛ لأن الإنشاء يكون في الحال ، والصلة لا تكون أبدًا إلا معهودة بينك وبين مخاطبك على المشهور، والإنشاء ليس فيه تقدم عهد.

وخالفهم في ذلك هشام الكوفي فذهب إلى جواز ذلك مع ليت، ولعل، وعسى خاصة فتقول: الذي ليته منطلق زيد، والذي لعله منطلق عمرو، والذي عسى أن يخرج زيد.

واستدل لكلامه ببعض أشعار العرب[٢] .

فمن شواهد لعل قول الشاعر :[٣]

وإنِّي لَرامٍ نَظْرةً قِبَلَ الَّتي ∴ لَعلِّي وإنْ شَطَّتْ نَواها أزُورُها

وأول الجمهور البيت على وجهين : أحدهما : أن يكون " أزورها " صلة " التي " وفصل بينها وبين التي بـ " لَعلِّي وإنْ شَطَّتْ نَواها" على جهة الاعتراض، فيكون خبر " لعلي " محذوفًا تقديره : لعلي أبلغ ذلك، والفصل بين الصلة والوصول بجملة الاعتراض جائز[٤].

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل : ٣ /٧ .
(٢) ينظر : التذييل والتكميل : ٣ /٩ .
(٣) البيت من بحر الطويل للفرزدق في كتاب الشعر :٤٠٠ ، وتوجيه اللمع :٥٠١ ، وشرح الشواهد الشعرية :١ /٤٦٠ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح الرضي :٣ /١٠ ، والمغني :٥٠٧، ٥١١ .
(٤) ينظر : كتاب الشعر : ٤٠١، ٤٠٢ ، واللباب :٢ /١١٨ ، والمغني : ٥٠٧ ، وشرح أبيات المغني : ٦ /١٩١ ، والخزانة :٦ /١٥٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والآخر: أن يكون على إضمار القول بأن تقدر قبل " لعلي " فعلًا تقديره " أقول فيها لعلي " ثم تحذفه، فتكون الصلة جملة فعلية، وحسُن الحذفُ لطول الكلام(١).

ومن شواهد عسى قول الشاعر : (٢)

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ ∴ إذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيْرَ زِيَادِ

وأوله الجمهور على أن " ذا " زائدة، أو هي مركبة مع " ما " الاستفهامية(٣).

الشرط الثاني : أن تكون عارية من معنى التعجب ، والعلة في اشتراط هذا الشرط أن التعجب إنما يكون من خفي السبب ، والصلة موضحة فيتعارضا .

هذا على رأي من يرى أن التعجب خبرٌ، أما من يرى أن التعجب إنشاءٌ فوجه المنع ظاهر(٤).

الشرط الثالث : أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها، فلا توصل بالجملة التي تدخل عليها " لكن ، وإذن ، وحتى "؛ لأن معانيها لما اقتضت التعلق بما مثل به الموصول امتنع أن يقع ما تدخل عليه صلات ؛ لأن أجزاء الكلمة لا تقتضي شيئًا غيرها(٥) .

---

(١) ينظر : شرح الجمل : ١ /١٢٤ .
(٢) البيت من بحر الطويل للفرزدق في ديوانه : ١/ ١٦٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٦٧٧، والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٠، ولمالك بن الريب في ملحق ديوانه :٥١.
(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية: ١/ ٩٥ ، والمقاصد النحوية :٦٨٩/٢ .
(٤) ينظر : منهج السالك : ١٠٢/١ .
(٥) ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس :٦٨٧/١.

وما أطلقه ابن مالك في الألفية قيده في التسهيل وفي شرحه ؛ إذ قال في التسهيل في حد الموصول : « وهو من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خَلَفَه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية » (١) .

وقال في الشرح : « وقَيد الجملة الموصول بها بكونها غير طلبية ولا إنشائية » (٢).

تعليق : في ضوء ما تقدم يتضح أمران :

أولا : أن ما أطلقه ابن مالك في الألفية قيده في التسهيل وفي شرحه مما يدعو إلى القول بأن ضرورة النظم هي التي ألجأته إلى ذلك الإطلاق .

ثانيًا : ذكر بعض شراح الألفية ان ابن مالك استغنى بذكر المثال عن بعض شروط جملة الصلة .

قال المرادي : « شرط الجملة الموصولة بها أن تكون خبرة ... فإن قلت من أين يعلم هذا الشرط من كلامه ؟ قلت: من مثاله ، فإنه إنما مثل ليُقاسَ عليه»(٣).

وذكر الشاطبي أنه أشار بالمثال الثاني " الَّذِى ابْنُهُ كُفِلْ" إلى شرطين :

الأول : أن تكون الجملة خبرية تحتمل الصدق والكذب .

الثاني : أن لا تكون الجملة متعلقة بما قبلها. (٤)

---

(١) التسهيل : ٣٣ .
(٢) شرح التسهيل : ١٨٧/١ .
(٣) توضيح المقاصد :٤٤٤/١ .
(٤) ينظر المقاصد الشافية :١ /٤٧٧ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

حذف الضمير المجرور بوصف من جملة الصلة

قال ابن مالك : [١]

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ∴ كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم: « وأطلق الناظم في الوصف ويحتاج إلى تقييد؛ لأن الوصف الخافض للضمير إما أن يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول»[٢].

الدراسة

الوصف الخافض للضمير إما أن يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول؛ فإن كان اسم مفعول امتنع حذف الضمير نحو قولك: جاء الذي أنت مضروبه، فلا يجوز أن تقول : جاءني الذي أنت مضروب .

وإن كان الوصف الخافض اسم فاعل، فإما أن يكون لمعنى الحال أو الاستقبال، أو لمعنى الماضي ، فإن كان لمعنى الماضي امتنع حذف الضمير ، فلا يجوز أن تقول في: جاء الذي أنت مكرمه أمس . جاء الذي أنت مكرم أمس، إجراء له مجرى جاء الذي أنت غلامه، وإن كان لمعنى الحال والاستقبال جاز حذف الضمير وجاز تركه[٣].

ومضمون ما سبق أن حذف الضمير المجرور بالإضافة مقيد بشرطين :

---

(١) ألفية ابن مالك :١٦.

(٢) منهج السالك :١/١١٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل :١ /٣٠٣ – ٣٠٥، والتذييل والتكميل : ٣ /٧٥ ،٧٦ ، وإرشاد السالك:١/١٥٥، والمقاصد الشافية :١ /٥٤٣ –٥٤٦ .

أحدهما : أن يكون مجرورًا بإضافة صفة، فإن كان مجرورًا بإضافة اسم نحو قولك : جاء الذي وجهه حسن امتنع حذف الضمير ؛ لأنه مجرور بـ"وجه" وهو اسم لا صفة .

والآخر : أن تكون الصفة ناصبة له في التقدير، واشْتُرِطَ هذا الشرطُ؛ لأنه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضًا؛ إذ لا يبقى جارٌّ بلا مجرور، فينبغي أن يتعين، حتى لا يُلتَبس بعد الحذف بغيره(١) .

فإن تحققت القيود والشروط السابقة جاز إثبات الضمير، وجاز حذفه

فمن شواهد الإثبات قوله تعالى : ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾(٢) ، بإثبات الضمير المجرور باسم الفاعل في: " مبديه "(٣).

ومن شواهد الحذف قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾(٤)

بحذف الضمير، والتقدير: " ما أنت قاضيه "(٥)

ومنه قول الشاعر: (٦)

وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلاَدِي إذا انْثَنَتْ ∴ يَمِيني بِإدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبَا

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٥

(٢) من الآية : ٣٧ من سورة الأحزاب .

(٣) ينظر : شرح التسهيل :٢٩١/١، والمقاصد الشافية : ٥٣٦/١ .

(٤) من الآية : ٧٢من سورة طه.

(٥) ينظر: تفسير القرطبي ٢٢٥/١١،وشرح الكافية الشافية : ٢٩٢/١،وارتشاف الضرب : ١٠١٩/٢.

(٦) البيت من بحر الطويل لسعد بن ناشب في الشعر والشعراء :٢ /٦٨٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٣، والخزانة :٨ /١٤٣ والتلاد : وهو ما تنتجه أنت من مال، والتليد: ما اشتريته صغيرًا فنبت، وأراد بقوله: "ويصغر في عيني تلادي" صغرَ القدر، وخص التلاد؛ لأن النفس به أضن. ينظر : تهذيب اللغة : ١٤ /٦١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بحذف العائد المجرور بإضافة الوصف إليه وهو قوله: "كنت طالبا" والتقدير: كنت طالبه(١).

وقول الآخر: (٢)

سأَغْسِلُ عَنِّي العَارَ بالسَّيفِ جَالِبًا ∴ علَيّ قضاءُ اللَّه ما كانَ جَالِبًا

والتقدير : ما كان جالبه(٣).

وقول طرفه بن العبد : (٤)

سَتُبْدي لَكَ الأَيامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا ∴ ويأْتيك بالأَخْبارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

بحذف الضمير، والتقدير : ما كنت جاهله(٥) .

وهذا الحذف جائز فصيح خلافًا لابن عصفور؛ إذ زعم أن هذا الحذف قليل فلا يقاس عليه(٦) .

وهذا الكلام فيه نظر؛ لأنه مخالف للسماع والقياس .

أما السماع فإن ما ورد في القرآن الكريم ، وكثر مجيئه في لسان العرب لا يقال عنه إنه ضعيف .

---

(١) ينظر: شرح بن الناظم :٦٧ ، والمقاصد الشافية : ٥٣٧/١، والمقاصد النحوية : ١/ ٤٣٨

(٢) البيت من بحر الطويل لسعد بن ناشب في تخليص الشواهد :١٦٣ ، والمقاصد النحوية :١ /٤٣٦ ، والخزانة :٨ /١٤٣ .

(٣) ينظر: التذييل : ٣ /٧٥ ن وتمهيد القواعد :٦٩٧/٢

(٤) البيت من بحر الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه : ٣٨ ، والفاخر في الأمثال : ٢٩٤، ولسان العرب :٥ /٣٥١ .

(٥) ينظر: شرح قطر الندي :١٠٨، ١٠٩ ، وتمهيد القواعد :١٩٨/٢ .

(٦) ينظر: شرح الجمل :١٢٩/١ .

ومن ناحية القياس هو منصوب في المعنى، ولا خلاف في أن حذف المنصوب في اللفظ قوي، فكذلك ما في معناه(١).

وذكر الأخفش أنَّ هذا الضمير ليس مجرورًا بالإضافة، بل هو منصوب، وحُذِفَ التنوين من الوصف لاتصال الضمير به لا للإضافة(٢).

وذكر الجرمي والمازني أنه مجرور، وذهب الفراء إلى جواز كونه منصوبًا أو مجرورًا (٣).

وذهب سيبويه إلى اعتباره بالظاهر، فحيث جاز في الظاهر النصب والخفض جاز في الضمير مثل ذلك، نحو: جاء الضاربا زيدًا، ويجوز: الضاربا زيد، فإذا قلت "الضاربا هما غلامك الزيدان" جاز أن يكون "هما" في موضع نصب وفي موضع جر، وحيث وجب في الظاهر النصب وجب في الضمير، نحو: جاء الضارب زيدًا فإذا قلت "الضاربة زيد غلامك" فالضمير في موضع نصب(٤).

تعليق :في ضوء ما تقدم قوله يتضح أربعة أمور:

أولا : جواز حذف الضمير المجرور من جملة الصلة بالقيود السابق ذكرها؛ لأن السماع يعضده ، ويؤيده

ثانيا : استغنى ابن مالك بالمثال عن تقييد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه فُهِمَ من استقراء النظم أنه يُتِمُّ الحكمَ بالمثال(٥) .

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل :٣ /٧٦ ، وتعليق الفرائد :٢/٢٢٢، والهمع :١ /٣٤٧ .
(٢) ينظر: معاني القرآن : ٨٤ .
(٣) ينظر: معاني الفراء : ٢ /٣٨٤، ٣٨٥ .
(٤) ينظر: الكتاب : ١/١٨١، ١٨٨، والانتصار : ٨٥، والنكت في تفسير الكتاب : ٢٩٤ .
(٥) ينظر: توضيح المقاصد :١/٤٥٧، وشرح ابن عقيل :١ /١٧٣، وشرح الأشموني : ١/١٦٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والمثال الذي ذكره " أنت قاض بعد أمرٍ من قضى " فيه إشارة إلى قوله تعالى :﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ ﴾[١]

وقع اسم الفاعل " قاض " بمعنى الحال أو الاستقبال .

قال الأشموني : « لم يقيد الوصف بكونه عاملًا اكتفاء بإرشاد المثال إليه»[٢].

ثالثًا : ما أطلقه ابن مالك في الألفية قيده في التسهيل وشرحه؛ إذ اشترط فيهما أن يكون الضمير المحذوف مجرورًا بصفة ناصبة له تقديرًا[٣] .

رابعًا: هذا التفصيل والتقسيم في تقييد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال على غير مذهب الكسائي القائل: بعمل اسم الفاعل إن كان بمعنى الماضى، فعلى مذهبه يصح : جاء الذي أنت مكرم أمس.

---

(١) من الآية : ٧٢من سورة طه.
(٢) شرح الأشموني :١ /١٦٠ .
(٣) ينظر: التسهيل :٣٤،٣٥، وشرحه :١ /٣٠٣ – ٣٠٥ .

الفصل الثاني

ما لا يحمل على إطلاقه في باب (المبتدأ والخبر ونواسخهما)

تحمل الخبر المشتق ضميراً

قال ابن مالك : [١]

وَالْمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ ∴ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

قال أبو حيان في تعليقه على الناظم: « وإطلاق القول بأن المشتق يتحمل ضميرًا ليس بجيد ؛ لأن المشتق إما أن يكون جرى مجرى الفعل أو لا ... »[٢].

الدراسة

الخبر المفرد على ضربين ما يكون متحملا للضمير، وما يكون خاليًا منه[٣].

فالمتحمل للضمير ما كان مشتقًا من الفعل كاسم الفاعل ، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل، وما كان نحو ذلك من الصفات، وذلك نحو قولك: "زيد ضارب"، و"عمرو مضروب"، و"خالد حسن"، و"محمد خيرٌ منك"؛ ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع على أنه فاعل .

والعلة في تحمل هذه الصفات ضميرًا أنها أخبار وقعت موقع الفعل فقولك : زيدٌ ضاربٌ كأنك تريد بـ" ضارب "ما تريده بضرب ، وقولك : عمرو مضروب كأن تريد بـ " مضروب " ما تريده بـ" ضُرِبَ" ، وهكذا في بقية الأسماء ، فلما كانت هذه الأخبار في معنى الفعل، كان لا بد لها من اسم مسند إليه؛ ولما كانت

---

(١) ألفية ابن مالك :١٧

(٢) منهج السالك :١/١٤٠

(٣) ينظر : المفصل : ٤٤ ، وشرح المفصل : ١ /٢٢٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ١ /٢٥٦، والمساعد : ١ /٢٢٧ والمقاصد الشافية : ١ /٦٥٨ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مسندة إلى المبتدأ في المعنى، ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند، أُسْنِدَ إلى ضميره.

فتحمل تلك الصفات للضمير ليس من جهة كونها أخبارًا، بل من جهة الاشتقاق خاصة . والذي يدل على تحمل تلك الصفات ضميرًا أمران: (١)

الأول: أنك لو أردت العطف عليه لقلت: زيد قائم هو وعمرو، فأكدته بضمير الرفع المنفصل؛ إذ لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل إلا في ضرورة الشعر(٢).

الثاني : أنك لو جعلت المضمر ظاهرًا لرفعته نحو قولك : زيد ضارب أبوه، ومكرم أخوه ، وحسن وجهه، وإذا عملت في الظاهر لكونه فاعلا، عملت في المضمر إذا أسندت إليه لكونه فاعلا، وذلك من حيث كان الخبر في حكم الفعل، من حيث لا يعرى الفعل من فاعل، كذلك هذه الأسماء.

والمقصود بالاسم الذي يتحمل الضمير هو المشتق بالمعنى الأخص الذي يصاغ من المصدر؛ للدلالة على ذات متصفة، وهذا متحقق في اسم الفاعل، واسم المفعول الصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل، بخلاف اسم الزمان، والمكان، والآلة فإنها مأخوذة من المصدر للدلالة على ذات، فليس فيها ضمير(٣).

وإطلاق القول بأن الخبر المشتق يتحمل ضميرًا لم يشر إليه ابن مالك في الألفية ، وكذلك في التسهيل ؛ إذ قال : «ويتحمله المشتق خبرا أو نعتا أو حالًا ما لم يرفع ظاهرًا لفظا أو محلا» (٤).

---

(١) ينظر : شرح الجمل :٣٣٣/١، وتمهيد القواعد :٢ /٩٥٩ ، وتعليق الفرائد : ٣ /٨٦ .
(٢) هذا على مذهب جمهور البصريين أما على مذهب الكوفيين فهو جائز ينظر : الكتاب : ٣ /٣٧٧ ، والإنصاف :٢ /٣٨٨ ، وضرائر الشعر : ١٨١ ،١٨٢ .
(٣) ينظر : توضيح المقاصد :٤٧٨/١ ، وحاشية الصبان :٢٩٠/١،٢٨٩.
(٤) التسهيل : ٤٨.

إلا أنه ذكر في شرح التسهيل أن المراد بالمشتق ما كان مصوغًا من المصدر لدلالة على ذات متصفة(١).

تعليق : في ضوء ما سلف قوله يتبين ثلاثة أمور :

أولا : أن الخبر إذا كان مشتقًا دالا على وصف كاسم الفاعل وغيره ففيه ضمير مستتر

ثانيًا : ما قيده أبو حيان في شرحه على الألفية قيده في شرحه على التسهيل ؛إذ قال: « وقوله ويتحمله المشتق هذا لا يصح على الإطلاق؛ لأن لنا مشتقًا لا يتحمل ضميرًا كالآلات، نحو مفتاح ومكسحة، واسم الزمان والمكان كمغزى، وما بني على مفعلة للتكثير، نحو مسبعة ومأسدة، وإنما يتحمل الضمير من المشتقات ما جاز أن يعمل عمل الفعل» (٢).

وانتصر ناظر الجيش لابن مالك من أبي حيان بأنه حد المشتق أول الكلام بأنه ما دل على ذات متصفة بوصف، وما ذكره أبو حيان ليس كذلك(٣).

وهذا الإيراد لا يتوجه على أبي حيان؛ لأن ابن مالك حد المشتق في شرح التسهيل لا في التسهيل نفسه، وأبو حيان يشرح التسهيل، فتعليقه على ابن مالك في المتن لا الشرح .

ثالثًا : أن تحمل الخبر المشتق ضميرًا هو مذهب جمهور البصريين، أما إذا كان الخبر اسمًا جامدًا، فليس فيه ضمير، وذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرماني إلى أن الخبر الجامد فيه ضمير نحو قولك: زيد أخوك لأنه إن كان اسمًا جامدًا ليس صفة فهو في معنى الصفة(٤).

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١ /٣٠٧ .
(٢) التذييل والتكميل : ٤/ ١٥
(٣) ينظر : تمهيد القواعد :٢ /٩٥٩ .
(٤) ينظر: شرح المفصل : ١ /٢٢٩، والإيضاح شرح المفصل : ١٨٧/١، وشرح الكافية لابن فلاح اليمني : ٣٦٨/١ (رسالة دكتوراه) .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وجوب تأخير الخبر إذا كان فعلا رافعا لضمير المبتدأ المستتر

قال ابن مالك : [١]

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ∴ أَوْ قُصِدَ اسْتِعمَالُهُ مُنْحَصِرَا

قال أبو حيان في تعليقه على الناظم:« أطلق في قوله " كان الخبرا "، وينبغي أن يقيد، فيقول: كان خبرًا رافعًا لضمير المبتدأ متصلًا» [٢].

الدراسة

يمتنع تقديم المبتدأ إذا كان الخبر فعلا رافعًا لضمير المبتدأ وهو مستتر نحو: زيد قام فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد، ولا يجوز التقديم فلا يقال: قام زيد على أن يكون زيد مبتدأ مؤخرًا، والفعل خبرًا مقدمًا، بل يكون زيد فاعلا لقام، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل[٣].

والعلة في امتناع التقديم كما ذكر بعض النحويين ثلاثة أوجه[٤]:

الأول : إيهام الفاعلية؛ ففي زيد قام، الخبر فعل مستتر فيه ضمير المبتدأ، فإن قدمته التبس المبتدأ بالفاعل، فيفوت الدوام الحاصل بالاسمية، وكذا تقوى الحكم بتكرار إسناد الجملة إلى الظاهر بعد إسناد الفعل لضميره؛ لأن الجملة الاسمية تدل على ثبوت المسند للمسند إليه ودوامه، والفعلية تدل على تجدده وحدوث

---

(١) ألفية ابن مالك :١٨

(٢) منهج السالك :١/١٥٩ .

(٣) ينظر :التذييل : ٣/٣٣٩ شرح ابن عقيل: ١/ ٢٣٤ ، والمساعد : ١/٢٢١ ، والتصريح:١/٣١٤ وشرح الأشموني : ١/٢٠٠ .

(٤) ينظر: المغنى لابن فلاح اليمني :١ /٦٧٣ (رسالة دكتوراه)، وتعليق الفرائد :٣ /٦١-٦٤ .

الثاني: أنه إذا قيل: قام زيد، أمكن أن يكون (زيد) في محله، فلا ينوى به غير محله، أي لا ينوى به غير الفاعلية .

الثالث: أن العامل في الضمير هو الفعل وهو عامل لفظي، فإذا قدم الفعل ألغي العامل اللفظي وصار العامل هو الابتداء وهو عامل معنوي، والعامل اللفظي لا يعارضه العامل المعنوي؛ لأن العامل اللفظي أقوى(١).

وهذا الإطلاق ليس ابتداءً عند ابن مالك، فقد سبقه به جماعة من النحويين منهم الزجاجي، وابن معط .

قال الزجاجي :« واعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه إلا إذا كان فعلا، فإنه لا يجوز تقديمه عليه» (٢).

فقوله " إلا إذا كان فعلا " إطلاق يحتاج إلى تقييد بكونه رافعًا لضمير مستتر يعود إلى المبتدأ .

وهذا الإطلاق عند الزجاجي قيده بعض شراح الجمل مثل: ابن خروف ، وابن أبي الربيع(٣)، وابن الفخار(٤) .

قال ابن خروف : « ويتقدم الخبر على المبتدأ إلا إذا كان فعلا مفردًا فيه ضميره نحو : زيد قام ، فإنه لا يتقدم عليه ، فإذا قيل : قام زيد كان فعلا وفاعلا باتفاق» (٥) .

---

(١) ينظر: حاشية الخضري : ١٠٢/١، وحاشية الشيخ يس على التصريح : ٤٩٠/١، وعدة السالك :١ /٢٠٨

(٢) الجمل :٣٧ .

(٣) ينظر البسيط :٥٢٨/١ .

(٤) ينظر : شرح الجمل:٢٧٢/١(رسالة دكتوراه) .

(٥) شرح الجمل :٣٩٨ (رسالة دكتوراه).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فقوله " فعلا مفردًا فيه ضميره " تقييد للخبر بأن يكون فعلًا مستترًا فيه ضمير المبتدأ.

وقال ابن معط في ألفيته : «أو مُخْبَرٌ عنه بفعلٍ أُخِّرَا» .

مما دعا بعض شراح ألفيته لتقييده كابن القواس[١] والنيلي .

قال النيلي في تعليقه على ألفية ابن معط : « وليس هذا على إطلاقه ، بل كان الواجب أن يقول : ما لم يكن في الفعل ضمير» [٢] .

تعليق : في ضوء ما تقدم يتضح ثلاثة أمور :

الأول : أن وجوب تأخير الخبر- إذا كان فعلًا- مقيد بأن يكون الفعل رافعًا لضمير المبتدأ مستترًا فيه .

الثاني : أجاب المرادي عن إطلاق الناظم بأنه استغنى عن تقييده بتقييد ما قبله، حيث قال: « فإن قلت: أطلق في قوله: كذا إذا ما الفعل كان الخبرا، وهو مقيد بأن يوهم فاعلية المبتدأ كما سبق قلت: كأنه استغنى عن تقييده بتقييد ما قبله» [٣]

وفي هذا إشارة الي البيت السابق وهو قوله:

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ ∴ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

حيث قيد ابن مالك امتناع تقديم الخبر على المبتدأ في البيت السابق بأن يكون المبتدأ والخبر مستويين في التعريف أو التنكير .

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن معط :٨٤١/١ .
(٢) الصفوة الصفية :٨١٨/١ .
(٣) توضيح المقاصد ١/ ٤٨٢ .

الثالث: ما أطلقه ابن مالك في الألفية قيده في التسهيل وفي شرحه ؛ حيث قال في التسهيل : « والأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر أو فاعلية المبتدأ » [(١)].

وقال في شرحه : «ولو كان المبتدأ مخبرًا عنه بفعل فاعلُه ضمير مستتر نحو: زيد قام، لم يجز تقديم الخبر؛ لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل. فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، كقولك في: الزيدون قاموا: قاموا الزيدون، على أن يكون "قاموا" خبرا مقدمًا، ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة:" أكلوني البراغيث"؛ لأن تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح»[(٢)].

ويُفْهَمُ من نص ابن مالك السابق أن المنع خاص بالضمير إن كان مستترًا أما إذا كان بارزًا، فيجوز التقديم فتقول في نحو: الزيدان قاما ، قاما الزيدان وتكون الجملة الفعلية خيرًا مقدمًا والزيدان مبتدأ مؤخرًا .

حذف النون من مضارع كان المجزوم

قال ابن مالك: [(٣)]

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ ∴ تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

قال أبو حيان في تعليقه على الناظم: « وأطلق الناظم جواز حذف النون من مضارع كان المجزوم، وفيه تفصيل ...» [(٤)].

---

(١) التسهيل ٤٦ .
(٢) شرح التسهيل : ١/ ٢٩٨
(٣) ألفية ابن مالك :١٩
(٤) منهج السالك :١/٢١٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الدراسة

نون مضارع كان المجزوم بالسكون إما أن تلتقي بساكن أو متحرك، فإن لقيت ساكنًا ففي حذفها خلاف بين النحويين على مذهبين :

المذهب الأول :

امتناع حذف نون مضارع " كان" المجزوم، وهو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين(١).

قال سيبويه : «كما قالوا لم يك، شبهت النون بالياء حيث سكنت، ولا يقولون لم يك الرجل لأنها في موضع تحركٍ، فلم يشبه بلا أدر، فلا تحذف الياء إلا في: لا أدرِ، وما أدرِ»(٢).

وارتضى هذا المذهب بعض النحويين مثل: السيرافي(٣)، والفارسي في أحد قوليه(٤) .

المذهب الثاني :

جواز حذف النون من مضارع " كان" المجزوم، وهو مذهب يونس(٥)، وبعض الكوفيين(٦) .

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٨٤، والمقتضب : ٣ /١٦٧، والأصول : ٢ /٢٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي :٥/٥٧ .

(٢) الكتاب: ٤/ ١٨٤

(٣) ينظر: شرح الكتاب : ٥ /٥٧ .

(٤) ينظر: التعليقة على الكتاب :٤/٢٢٤ .

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي : ٥ /٥٧، وشرح الرضي على الكافية :٤ /٢١٠، والارتشاف : ٥/ ٢٤١٢

(٦) ينظر: المقاصد النحوية :٢ /٦١٨ .

قال أبو حيان: «...خلافًا ليونس في لم يكن، فإنِّه يجيز الحذف في الاختيار» [١].

ووافق يونس فيما ذهب إليه الفارسي في أحد قوليه[٢]، وابن مالك .

قال ابن مالك : « وبقوله أقول؛ لأنَّ هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى، إلا أنَّ الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثرُ من الحذف » [٣].

وقد وردت عدة شواهد تؤيد مذهب يونس ومن وافقه منها: قراءات قرآنية، وشواهد شعرية ، فمن القراءات القرآنية قوله تعالى :﴿ لَمۡ يَكُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[٤] .

بحذف النون من مضارع كان [٥].

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر: [٦]

لم يَكُ الْحقَّ على أَن هاجه ∴ رسمُ دَار قد تَعفّت بالطّلَلْ

على أن حذف نون "يكن" المجزوم الملاقي للساكن جائز عند يونس، ومن وافقه[٧] .

---

(١) ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٤١٢

(٢) ينظر : العسكريات :٩٢ .

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٦٦

(٤) من الآية : ١ من سورة البينة ، وهي غير منسوبة ينظر : معجم القراءات لعبد اللطيف البغدادي :٥٢٣/١٠

(٥) ينظر: شرح الأشموني : ١/ ٢٥٢

(٦) البيت من بحر الرمل، لم أقف على قائله وهو في نوادر أبي زيد ٣ /٢٧٧، والبديع :٢ /٦٨٢، وضرائر الشعر :١١٥

(٧) ينظر: خزانة الأدب :٩/ ٣٠٦

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقول الآخر: (١)

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ∴ فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

فحذف النون مع ملاقاة الساكن(٢).

وقول الثالث : (٣)

إذا لَمْ تَكُ الحاجاتُ مِنْ هِمَّة الْفَتَى ∴ فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عقْدُ الرَّتائِم

ولا ضرورة في هذه الأبيات، لإمكان أن يُقال في البيت الأول:" لم يكن حق سوى أن هاجه"، وفي البيت الثاني:" فإن تكن المرآة أخفت وسامة"، وفي البيت الثالث:" إذا لم يكن من همة المرء ما نوى"(٤).

غير أن أصحاب المذهب الأول خرَّجوا هذه الأبيات على الضرورة(٥).

والعلة في حذف النون كما ذكر ابن مالك وغيره، هي التخفيف؛ لثقل اللفظ بثبوت النون قبل ساكن(٦).

واعْتُرِض على هذه العلة بأن التخفيف ليس علة لحذف النون؛ إذ لا ثقل في لفظ " لم يكن " إنما العلة في الحذف هي كثرة الاستعمال؛ إذ هي أصل لكل فعل

---

(١) البيت من بحر الطويل للخنجر بن صخر الأسدي : في سر صناعة الإعراب : ٢ /١٩٥، ولسان العرب : ١٣ /٣٦٤ ، والخزانة :٩ /٣٠٧ .

(٢) ينظر: التصريح ١/ ٢٦٠

(٣) البيت من بحر الطويل، لم أقف على قائله وهو في مختار الصحاح:٢٧٥، وهمع الهوامع: ٤٤٦/١، وتاج العروس :٣٦ /٧٩

(٤) ينظر: شرح التسهيل : ١/ ٣٦٧

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب :١٩٥/٢، وكتاب الشعر :١١٤ ،١١٥، وضرائر الشعر ١١٥، والتذييل والتكميل :٢٣٨/١ ، وتخليص الشواهد : ٢٦٩ ، والمساعد : ٢٧٦/١ .

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم :١٤٥/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٦

وحدث، فكثر استعمالها في كلامهم، ولذلك لم تحذف نون: لم يضن، ولم يهن، ولم يبين؛ لأنها لم يكثر استعمالها كثرة استعمال "لم يكن"، كما أنها تشبه حرف العلة في سكونها، فحذفوها مع الجازم تشبيها لها به، فالعلة أمران: كثرة الاستعمال، والتشبيه بحروف العلة(١).

إما إنْ لاقت النون متحركًا فإما أن يكون ضميرًا منصوبًا متصلا أو لا، فإن كان ضميرًا متصلا لم تُحْذفِ النون نحو قوله: (ﷺ) لسيدنا عمر (رضي الله عنه) في نبأ ابن الصياد « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» (٢) . بثبوت النون في" يكنه "(٣)

وإن كان غير ذلك جاز حذف النون وجاز تركها(٤).

وقد وقع ذلك الحذف في كتاب الله (عز وجل) في ثمانية عشر موضعًا(٥) .

ويظهر من كلام ابن مالك في ألفيته أنَّه لا فرق بين كان الناقصة، وكان التامة في الحذف فكما حُذِفت النون من الناقصة حُذِفت من التامة(٦).

---

(١) ينظر: الخصائص:٩١/١، والتذييل والتكميل:٢٣٨/١، والمقاصد الشافية : ٢ /٢١١، ٢١٢

(٢) الحديث في صحيح البخاري ٢ /١١٧، ٤٠ /٨٦ ، وصحيح مسلم ٨ /١٩٢

(٣) ينظر : شرح قطر الندى :١٣٨ ، والتصريح :٢٦٠/١، والهمع :٤٤٥/١ .

(٤) ينظر: التصريح بمضمون :١/ ٢٥٩

(٥) وذلك في سبع عشرة آية في النساء آية: ٤٠، والأنفال آية: ٥٣ ، والتوبة آية:٧٤، وهود آية: ١٧ ،١٠٩ والنحل آية: ١٢٠ ،١٢٧، ومريم آية :٦، ٢٠، ٦٧، ولقمان آية: ١٦، وغافر آية: ٢٨ فيها موضعان، وآية٥٠، ٨٥ فيهما موضع واحد، والمدثر آية : ٤٣ ،٤٤ والقيامة آية : ٣٧ .

(٦) ينظر شرح ابن عقيل :١ /٣٠٠ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن شواهد الحذف مع " كان " التامة قوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حسنةٌ يُضَٰعِفْهَا ﴾[١] . برفع حسنة على أن " كان" تامة[٢].

تعليق : في ضوء ما تقدم ذكره يتبين أمران :

أولا : جواز حذف النون من مضارع كان المجزوم إذا لقيت النون ساكنًا؛ لورود السماع بذلك .

ثانيًا: ما أطلقه ابن مالك في الألفية أطلقه في التسهيل وشرحه؛ إذ قال في التسهيل: «ويجوز حذف لامها الساكن جزمًا، ولا يمنع ذلك ملاقاة ساكن وفاقا ليونس» [٣].

وقال في الشرح : « ومما تختص به كان جواز حذف لام مضارعها الساكن جزمًا» [٤].

فلم يشر في الكتابين إلى حكم التقاء النون بمتحرك .

وما قيَّدَه أبو حيان في شرحه على الألفية قيَّده في شرحه على التسهيل؛ إذ قال في تعليقه على ابن مالك : «وقد أطلق المصنف في موضع التقييد، وهو أنه لا يجوز حذف النون إذا اتصل بها خبرها ضميرًا متصلًا» [٥].

---

(١) من الآية : ٤٠ من سورة النساء .
(٢) قد قرأ بها نافع وابن كثير ينظر الحجة : ٣ /١٦٠، وقرأ بها الحجازيون ينظر الكنز في القراءات العشر :٢ /٤٥٢ ، وقرأ بها نافع وابن كثير وأبو جعفر ينظر الإتحاف :١ /٥١١ ومن غير نسبة في الحجة لابن خالويه:١٢٣ .
(٣) التسهيل: ٥٦
(٤) شرح التسهيل : ١/ ٣٦٦ .
(٥) التذييل والتكميل : ٤/ ٢٣٧ .

دخول اللام على معمول خبر " إن "[١]

قال ابن مالك : [٢]

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ ∴ وَالْفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

قال أبو حيان في تعليقه على بيت الناظم : « وأطلق الناظم في قوله " معمول الخبر "، وليس الإطلاق بصحيح؛ لأن معمول الخبر إذا كان حالا لم تدخل اللام عليه نحو : إن زيدًا لعريانًا قائم "»[٣]

الدراسة

يجوز دخول لام الابتداء على معمول خبر " إن " إذا كان متوسطًا بين اسمها و خبرها وذلك بشرطين: [٤]

الأول : أن يكون الخبر صالحًا لدخول اللام عليه نحو قولك : إن زيدًا لعمرًا ضارب، وإن زيدًا لطعامك آكل، فإن لم يكن الخبر صالحًا لم يجز دخولها على معموله المتوسط نحو : إن زيدًا عمرًا ضرب.

فالخبر في المثال السالف ذكره لا يصح دخول اللام عليه، فلا يصح أن يقال: إن زيدًا لضرب عمرًا

الثاني: ألا يكون المعمول حالًا ، فلا يجوز أن تقول : إن زيدًا لضاحكًا مقبل، وهو الشرط الذي لم يشر إليه الناظم في ألفيته، وقيده أبو حيان، وقد أجمع

---

(١) ينظر : الإيضاح العضدي : ١١٩، وشرح المقدمة المحسبة :١ /٢٢٠، وشرح المفصل : ٤ /٥٣٧ وتوجيه اللمع :١٥٢

(٢) ألفية ابن مالك :٢٢

(٣) منهج السالك : ١ /٢٨٤ .

(٤) ينظر: توضيح المقاصد :٥٣٢/١ ، والتصريح : ٣١٥/١ ، وشرح الأشموني : ١ /٣١٠ وحاشية الصبان : ١ /٤٠٢، ٤٠٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

النحاة على امتناع دخول اللام في معمول الخبر إن كان حالًا ، والعلة في ذلك عندهم أن دخول اللام على معمول الخبر إن كان حالًا لم يسمع عن العرب، وإن كان القياس يقتضيه؛ إذ لا مسوغ لمنعه سوى عدم السماع(١).

قال ابن ولآد: « سألت أبا إسحاق: هل يجوز: إن زيداً في الدار لحاضراً قائم، فتدخل هذه اللام في الحال، وتقدم كما قدمت الظرف وهو ملغى؟ فسكت، ولم يجب، قال ابن ولآد: والجواب فيها أن اللام لا تدخل في الحال تقدمت أو تأخرت؛ لأن الحال لا تكون خبراً وهي حال، كالظرف يكون خبراً وهو ظرف»(٢).

ومعمول الخبر يشمل المفعول به، والظرف، والمجرور، والحال، والمصدر، والمفعول لأجله.

غير أنه لم يسمع إلا في المفعول به، ومن أمثلة ذلك المثال المتقدم : إن زيدًا لطعامك آكل، ولذا قال أبو حيان : « وينبغي أن يتوقف في دخولها على المفعول به المتقدم على عامله الخبر، ولا يقاس على تقدم الظرف والجار والمجرور؛ لأنه يتسمح فيهما مالا يتسمح في غيرهما، فلا يقال "إن زيداً لطعامك آكل" حتى يسمع نظيره من لسان العرب»(٣).

وحمل على الحال في المنع الصفة، والبدل، والتوكيد .

وما أطلقه ابن مالك في ألفيته أطلقه في التسهيل وفي الشرح؛ حيث قال : « وعلى معموله مقدماً عليه بعد الاسم» (٤).

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل: ٥/ ١٠٤

(٢) التذييل والتكميل: ٥/ ١٠٤

(٣) السابق: ٥/ ١٠٤

(٤) التسهيل : ٦٣ ، وشرحه :٢/ ٢٥

وهذا الإطلاق سبقه به جماعة من النحويين منهم الجزولي[١]، والشلوبين[٢]، وابن عصفور[٣]، وتابعه ابن أبي الربيع[٤]

قال أبو حيان : « وظاهر كلام المصنف وكلام غيره إطلاق معمول خبر ما يجوز دخول اللام عليه، وهذا الإطلاق ليس بصحيح؛ لأن معمول الخبر إذا كان حالاً لم تدخل اللام عليه، نحو: إن زيداً لضاحكاً مقبل، فلا يجوز هذا، ولم يسمع من لسانهم، ونص الأئمة على منعه»[٥].

تعليق : في ضوء ما سلف قوله وبيانه يتضح أمران :

الأول: أن شرط دخول اللام على معمول الخبر مقيد بألا يكون المعمول حالًا

الثاني : العلة في دخول اللام على معمول الخبر هي أن المعمول كالجزء من عامله، فإذا قُدِّمَ كان كالجزء المتقدم، وإذا أُخِّرَ كان كالجزء المتأخر، وأيضا تقدم المعمول يؤزن بتقدم العامل، فالمعمول إذا تقدم في محل عامله، فكأن اللام وإنما دخلت على العامل، وهو الخبر [٦].

الفصل بين " أنْ " المخففة وبين خبرها بالنفي

قال ابن مالك: [٧]

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْي أوْ ∴ تَنْفِيسٍ أوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

قال أبو حيان في تعليقه على الناظم : « وقد أطلق الناظم ذلك في النفي وسمع في" لا " ...وفي " لن "... ولا أحفظ ذلك في "ما " ولا في " لما "» [٨].

---

(١) ينظر : المقدمة الجزولية : ١١٢
(٢) ينظر :شرح المقدمة الجزولية :٢ /٧٨٨ .
(٣) ينظر : شرح الجمل :٤٢٩/١ .
(٤) ينظر: البسيط :٧٨٠ ، والملخص :٢٣١/١
(٥) التذييل والتكميل: ٥/ ١٠٤
(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/ ٣٥٥
(٧) ألفية ابن مالك :٢٢
(٨) منهج السالك :٣٠٢/١، ٣٠٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الدراسة

إذا خففت " أن " المخففة المفتوحة فلا تهمل، بل يبقى عملها ، والعلة في بقاء عملها أنها أقوى من المكسورة في اقتضاء ما بعدها؛ لطلبها لما بعدها طلب العامل للمعمول ، وطلب الصلة للموصول.

كما أن لفظها كلفظ " عضَّ" مقصودًا به الماضي أو الأمر ، بخلاف " إن " المكسورة فهي لا تشبه إلا الأمر كـ" جد " ، فلذلك أوثرت ببقاء عملها(١).

وإذا خففت وجب أن يكون اسمها ضميرًا مستترًا لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر أو ندرة الكلام(٢).

كما أن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية أو اسمية، فإن كان جملة فعلية فصل بينه وبين " أن" وذلك بشرطين: (٣)

الأول : ألا يكون الفعل دعاء ، فإن كان دعاء لم يشترط الفصل نحو قولهم: أما إن جزاك الله خيرًا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ (٤).على قراءة من قرأ بتخفيف " أن " وكسر الضاد(٥) .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١ /٤٩٥ ، والمغنى لابن فلاح اليمني : ٢ /٩٨٨ (رسالة دكتوراه) ، وشرح الأشموني : ١/٤٥٤ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٥ /٥٥٠ ، والتسهيل :٦٥ ، ٦٦ ، وشرحه٢ /٣٩ ، وتمهيد القواعد : ٣ /١٣٧٢، والمساعد :١/٣٣٠ .

(٣) ينظر :الكتاب : ٣ /١٦٧ ، والأصول : ١ /٢٠٣ ، وارتشاف الضرب :٢ /٩٩١ ، المقاصد الشافية :٢/٤٠٤ .

(٤) من الآية : ٩ : من سورة النور .

(٥) قد قرأ بها نافع وحده في السبعة : ٤٥٣،والحجة : ٥ /٣١٥ ،٣١٦ ،وقرأ بها نافع ويعقوب في الهادي شرح طيبة النشر :٣/٨٤،والوافي في شرح الشاطبية : ٣٢٨

الثاني : أن يكون الفعل متصرفًا، فإن كان جامدًا لم يحتج الفصل نحو قوله تعالى :﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾(١) ، وقوله تعالى :﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾(٢).

والعلة في هذا الفصل كما ذكر بعض النحويين أن العرب تستقبح مباشرة الأفعال لها ، إلا أن تكون تلك الأفعال مشبهة بالأسماء لعدم تصرفها ، فلذلك ترك الفصل مع الأفعال الجامدة ، وأيضًا للفرق بينها وبين " أن " المصدرية(٣) .

وقيل إن سبب الفصل هو جعل تلك الحروف عوضًا عن الضمير المحذوف ، وهذا الكلام فيه نظر ؛ إذ لو كان الأمر كذلك للزم الفصل بينها وبين الجملة الاسمية ، وذلك غير حاصل(٤)

والفصل بالنفي يكون مع الفعل سواء أكان ماضيًا أم مضارعًا .

فإن كان ماضيًا فالفصل بـ " لا " نحو قولك : حسبت أن لا قام زيد، وإن كان مضارعًا فالفصل بـ " لا " نحو قوله تعالى :﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾(٥)، أو" لن " نحو قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾(٦)، أو لم نحو قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾(٧).

---

(١) من الآية : ٣٩ : من سورة النجم .
(٢) من الآية : ١٨٥ : من سورة الأعراف .
(٣) ينظر الحجة ٥ /٣١٤، ٣١٥ ، والتذييل /٥ /١٥٩ ن وحاشية الشيخ يس على التصريح : ٢ /١١٥ .
(٤) ينظر التذييل :١٥٩/٥ .
(٥) من الآية : ٧١ : من سورة المائدة .
(٦) الآية : ٥ : من سورة البلد .
(٧) الآية ٧ من سورة البلد .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وذكر أبو حيان أنه لم يسمع الفصل بـــ " ما "[١].

وذكر بعض النحويين الفصل بـــ " ما " نحو قولك : علمت أن ما يقوم زيد ، أو ما قام زيد[٢]. قال النيلي: « فالأجود: أن ما قام زيد ، والتقـــدير : أنـــه مـــا قام»[٣]

وهذا الفصل واجب عند المتقدمين من النحـــاة، ولا يجـــوز تركـــه إلا فـــي ضرورة الشعر أو ندرة الكلام[٤].

قال سيبويه : « واعلم أنَّه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعـــل ذاك، ولا قد علمت أن فعل ذاك، حتَّى تقول: سيفعل أو قد فعل، أو تنفـــي فتـــدخل لا»[٥].

ومن شواهد ترك الفصل قول الشاعر: [٦]

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلونَ فَجَادُوا ∴ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

حيث جاءت (أن) مخففة من الثقيلة ومصدرة بفعل مضارع من غير فصل[٧]

وقول الآخر : [٨]

---

(١) ينظر: منهج السالك :٣٠١/١، ٣٠٢ .
(٢) ينظر :الملخص :٢٣٩/١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس :٩٢٢/٢ .
(٣) الصفوة الصفية :٧١/٢.
(٤) ينظر : الكتاب: ٣/ ١٦٧، وشرحه للسيرافي :٣ /٤٠١، ٤٠٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٥٤٩ ، والمنصف شرح كتاب التصريف : ١ /٢٧٨ ، وشـــرح الجمـــل لابـــن عصـــفور : ٤٣٦/١ ، ٤٣٧ .
(٥) الكتاب: ٣/ ١٦٧
(٦) البيت من بحر الخفيف ، لم أقف على قائلـــه وهـــو فـــي شـــرح ابـــن النـــاظم :١٣١ ، والجنى الداني :٢١٩ ، وتخليص الشواهد : ٣٨٣ .
(٧) ينظر : إرشاد السالك : ٢٥٥/١، والمساعد ١ /٣١٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٦٣
(٨) الأبيات من مجزوء الكامل للقاسم بن معن في معـــاني الفـــراء : ١ /١٣٦ ، والمقاصـــد النحوية : ٢ /٧٦٤ ، والخزانة : ٨ / ٤٢١ ، وبلا نسبة في الأزهية : ٦٥ ، ورصـــف المباني:١١٣

إنّي زَعِيمٌ يَا نُوَيْــ ∴ ــقَةُ إنْ أمِنْتِ مِنَ الْزَّرَاحِ

وَنَجَوْتِ مِنْ عَرَضِ المَنُو ∴ نِ مِنَ الْعَشِيّ إلَى الْصَّبَاحِ

أن تَهْبِطينَ بِلاَدَ قَوْ ∴ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الْطِّلاَحِ

فالشاهد في قوله: "أن تهبطين"، حيث جاءت أن مخففة من الثقيلة ، مصدرة بفعل مضارع من غير فصل(١).

وأجاز بعض المتأخرين الفصل وتركه، والفصل أجود(٢).

قال الجزولي : « إذا وليها فعل جاز أن يفصل بينها وبينه بحرف نفي أو تنفيس أو توقع»(٣)

تعليق : في ضوء ما تقدم ذكره يتضح أمران :

أولا : إذا خففت " أن " وكان خبرها جملة فعلية فصل بينها وبين خبرها بالنفي .

ثانيًا : ما أطلقه ابن مالك في ألفيته أطلقه في التسهيل؛ حيث قال: « وتُخفف " أنَّ " فيُنْوى معها اسمٌ لا يَبْرُزُ الا اضطراراً، والخبرُ جملةٌ اسمية مجردة أو مصدرة بـ " لا " أو بِأداةِ شرطٍ أو بـ " رُبَّ " أو بفعلٍ يقترن غالباً إن تصرف ولم يكن دعاء بـ " قد " أو بـ " لو " أو بِحرف تنفيس أو نفي» (٤)

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١ /٥٠١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ١ /١٣٦

(٢) ينظر : المقدمة الجزولية :١١٦، ١١٧، وشرح المقدمة الجزولية :١ /٧٩٥، وشرح الجزولية للأبذي :١٠٣٣/١، وشرح ابن عقيل: ١ /٣٨٦، وشرح المكودي:٧٦/١

(٣) المقدمة الجزولية :١١٦، ١١٧ .

(٤) التسهيل : ٦٥، ٦٦ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومثل في شرحه للنفي بـــ " لا " في قوله تعـــالى :﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[١] ، وبـــ " لن " في قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ ﴾[٢][٣].

وما قيده أبو حيان في شرحه على الألفية قيده في شرحه على التسهيل ؛ إذ قال: « وقد أطلق المصنف في قوله "أو بحرف نفي"، وقد مثلنا بورود ذلـــك فـــي (لا) و (لن) و (لم) ، ولا يحفظ ذلك جاء في (ما) ولا في (إن) ولا فـــي (لمـــا) ، فينبغي ألا يقدم على جواز ذلك حتى يسمع» [٤] .

(١) من الآية : ٨٩ من سورة طه .
(٢) آية : ٣ من سورة القيامة .
(٣) ينظر: شرح التسهيل :٢/ ٤٢
(٤) التذييل والتكميل : ٥/ ١٦٤ .

الفصل الثالث :

ما لا يحمل على إطلاقه في المتفرقات

تكرار العاملين في التنازع لغير التوكيد

قال ابن مالك : [١]

إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ∴ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم: « وأطلق القول في قوله " إن عاملان"، وقد قيد في غير هذه الأرجوزة بأن يكونا لغير التوكيد، وذلك احتراز من نحو : قام قام زيدٌ »[٢].

الدراسة

إذا تنازع العاملان معمولاً يشترط أن يكون المعمول مطلوبًا لكلا العاملين ، وليس الثاني توكيدًا نحو قولك : ضربني وضربت زيدًا فـ "زيدًا" اسم تقدم عليه " ضربني"، و"ضربت" ، وكل منهما يقتضيه؛ إذ يقتضيه "ضربني" على الفاعلية ويقتضيه "ضربت" على المفعولية ، فإن كان الثاني توكيدًا فليس فيه تنازع نحو قولك : قام قام زيد، فـ" زيد " فاعل لـ" قام" الأول، والثانى توكيد لفظي له[٣].

ومنه قوله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[٤].

فـ " هيهات الثانية توكيد لفظي للأولى .

---

(١) ألفية ابن مالك :٢٨

(٢) منهج السالك :١٠٤/٢

(٣) ينظر: البديع : ٣٣١/١ ، والتذييل : ٧ /٦٥ – ٦٧، وحاشية الصبان :١ /١٤٠ .

(٤) آية : ٣٣ : سورة المؤمنون .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومنه قول الشاعر : (١)

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ ببغلَتِي؟ ∴ أَتَاكِ أَتَاكِ اللاحقون احبسِ احبسِ

فقوله: "أتاك أتاك اللاحقون" عاملان في اللفظ، ولكن الثاني منهما لا يقتضي إلا التأكيد؛ إذ لو كان عاملًا لقيل: أتوك أتاك، أو أتاك أتوك (٢) .

ومنه قول الشاعر : (٣)

فهيهاتَ هيهاتَ العَقِيقُ وأهْلُهُ ∴ وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نُواصِلُهْ

فالطالب للمعمول " العقيق " هو" هيهات " الأول، أما "هيهات" "الثاني فلم يؤت به للإسناد إلى "العقيق" بل لمجرد التقوية والتوكيد لـ"هيهات" الأول، فلا فاعل له أصلًا (٤).

وقد أشار إلى هذا القيد ابن مالك في غير الألفية(٥)، وابن النحاس وغيرهما(٦).

قال ابن النحاس: « فإن قوله: أتاك أتاك عاملان، وليس من باب التنازع لكون الثاني تأكيدًا للأول» (٧)

---

(١) البيت من بحر الطويل لم أقف على قائله وهو في الخصائص : ٣ /١٠٥ ، والمقاصد النحوية : ٣ /١٠١٤ ، والخزانة : ٥ /١٥٦ .
(٢) ينظر: المقاصد النحوية: ٣/١٠١٤ ، وشرح الأشموني : ١ /٤٥١ ، والهمع :١٢٥/٣ .
(٣) البيت من بحر الطويل لجرير في ديوانه : ٩٦٥، والخصائص ٣/ ٤٤، ولسان العرب ١٣/ ٥٥٣، والتصريح ١/ ١٩٨، ٤٨٠،٣٩٤.
(٤) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح : ١ /٤٨٠ ،وعدة السالك :١٩٤/٢ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل :١٦٥/٢، وشرح الكافية الشافية :٢ /٦٤٢، ٦٤٣ .
(٦) ينظر : شرح ابن الناظم ١٨٤ ، وتخليص الشواهد ٥١٢ ، والمساعد ١ /٤٥٠
(٧) التعليقة :٣٤٨ .

ولم يتقيد به الفارسي[١]، والجرجاني[٢] .

فقد ذكر الفارسي أن قول الشاعر السابق:

فهيهاتَ هيهاتَ العَقِيقُ وأهْلُهُ...

ارتفع العقيق بـــ " هيهات " الثانية وفي الأولى ضمير .

وذكر ابن أبي الربيع أن قولك : قام قام زيدٌ يحتمل وجهين : [٣]

الأول : أن يكون "زيد" مرتفعًا بـــ " قام " الثانية، وفي الأولى ضمير .

الثاني : أن يكون "زيد" مرتفعًا بـــ " قام " الأولى، والثانية توكيد لفظي لها .

تعليق : في ضوء السابق يتضح أمران:

أولًا : أن ما ذكره أبو حيان من أن ابن مالك لم يقيد العاملين بأن يكونا لغير التوكيد فيه نظر ؛ لأن قوله " اقتضيا " يستلزم أن يكون كـــلا العـــاملين يطلبـــان المعمول، وليس أحدهما ، وهو ما بينه في شرحه على الكافية الشافية؛ إذ قـــال : « فنسبت الاقتضاء لهما؛ لأخرج بذلك العاملين المؤكد أحدهما بالآخر» [٤].

مما يدل على أن ما ذهب إليه أبو حيان مرجوح .

ثانياً : قيد ابن مالك العاملين في التنازع بأن يكونا لغير التوكيد في شـــرح الكافية الشافية كما سلف ذكره وفي شرح التسهيل [٥].

---

(١) ينظر : الإغفال : ٤٨١ ، والحلبيات :٢٤١ ، والعضديات : ١٤١، والشيرازيات :٢٨٩

(٢) ينظر: الارتشاف :٤ /٢٣١٩ ، والتصريح :١ /٤٨٠ .

(٣) ينظر: الارتشاف :٤ /٢٣١٩ ، والتذييل :٧ /٦٨ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٢

(٥) ينظر: شرح التسهيل : ٢/ ١٦٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التنازع في الضمير

قال ابن مالك : [١]

إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ∴ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم: « وظاهر قوله " في اسم " عدم تقييده بأن يكون ظاهرًا ، ووقع لأبي عمرو بن الحاجب في مقدمته ما يقتضي ظاهره أن الاسم يكون ظاهرًا »[٢].

الدراسة

إذا تنازع العاملان اسمًا، وكان الاسم ضميرًا فإما أن يكون ظاهرًا أو مستترًا، فإن كان ظاهرًا فإما أن يكون متصلًا أو منفصلًا، فإن كان متصلًا مرفوعًا أو منصوبًا، فليس فيه تنازع؛ لأن العامل يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الأخير ؛ لأن المتصل يجب اتصاله بعامله أو بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر .

وإن كان الضمير منفصلًا مرفوعًا فليس فيه تنازع ، وذلك على الوجه الذي التزمه البصريون ، وهو أن الأول إذا توجه إلى المتنازع بالفاعلية وألغيته فلا بد أن يكون في الملغي ضمير موافق للمتنازع، وإنما لم يجز أن يكون منه؛ إذ لو كان الملغى ههنا هو الأول وأضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع، فإن كان بدون " إلا " صار هكذا: ما ضربت، وما أكرم إلا أنا، وما قام. أي هو، أعني زيدًا، وما قعد إلا زيد، فيكون " إلا أنا " مستثنى من المتعدد المقدر في: ما أكرم، و " إلا زيد " مستثنى من المتعدد المقدر في: ما قعد، ولا يجوز أن يكونا مستثنيين من: ما ضربت، وما قام؛ لأنه لا متعدد فيهما، لا ظاهرًا ولا مقدرًا، فيصير الضرب والقيام

(١) ألفية ابن مالك :٢٨

(٢) منهج السالك :١٠٦/٢ .

منفيين عن المتنازع بعدما كان مثبتين له، وشرط باب التنازع ألا يختلف المعني بالإضمار في الملغي.

وإن كان المتنازع فيه ضميرًا منفصلًا منصوبًا، نحو قولك : ما ضربت وما أكرمت إلا إياك، فقد أجاز بعض النحويين أن يكون من باب التنازع، وتكون قد حذفت المفعول مع " إلا " من الأول مع إعمال الثاني، أو من الثاني مع إعمال الاول، إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور المنصوب المحل، نحو قمت وقعدت بك.

فعلى هذا، يجوز التنازع في المضمر المنفصل والمجرور، ولا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين، نحو: إياك ضربت وأكرمت(١).

وهذا التركيب _ التنازع في الضمير المنفصل المنصوب والمجرور – منعه بعض النحويين(٢).

وإن كان الضمير مستترًا نحو : زيد ضرب وأكرم فليس فيه تنازع .

وذكر بعض النحويين أن العلة في امتناع التنازع في الضمير هي أن شرط التنازع أن يتوجه العاملان لشيء واحد ، وذلك غير متحقق في الضمير(٣).

تعليق : في ضوء ما سلف ذكره وعرضه يتضح ما يأتي :

---

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٦١ ،١٦٢ ، وشرح الرضي على الكافية :١ /٢٠١– ٢٠٣ .

(٢) ينظر: حاشية الصبان :١٤٣/٢ .

(٣) ينظر شرح الكافية لابن فلاح اليمني :٣٣٣١ (رسالة دكتوراه)، وتمهيد القواعد :٤ /١٧٨٤ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أولًا : ان ما أطلقه ابن في ألفيته أطلقه في بقية مؤلفاته شأنه في ذلك شأن كثير من النحويين السابقين له كالزمخشري ، وابن يعيش، وابن عصفور، أو اللاحقين به كأكثر شراح ألفيته .

ثانيًا : قيد ابن الحاجب الاسم المتنازع فيه بأن يكون ظاهرًا؛ إذ قال في الكافية:« وإذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما، فقد يكون في الفاعليّة »[١].

وتبعه في ذلك شراح الكافية .

إعمال المهمل في ضمير المتنازع عليه

قال ابن مالك : [٢]

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ∴ تَنَازَعَاهُ والْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم: « أيهما أهملته عن الاسم أعملته في ضمير الاسم ، ولا يصح هذا الإطلاق، ألا ترى أنك إذا أعملت الثاني وكان الأول محتاجًا لمنصوب أو مجرور لم تعمله في الضمير »[٣].

الدراسة

إذا أعمل الثاني في باب التنازع، فإما أن يطلب الأول مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، فإن كان المنصوب مما يصح الاستغناء عنه أو كان مجرورًا وجب حذفه عند جمهور النحويين، ولا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر[٤].

---

(١) الكافية :١٤ .
(٢) ألفية ابن مالك : ٢٨ .
(٣) منهج السالك :١٠٩/٢
(٤) ينظر : الكتاب :٧٩/١، ٨٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ /٦٤٩، ٦٥٠ ، وتوضيح المقاصد :٢ /٦٤٠ ، وشرح شذور الذهب :٥٤٣ ، والمساعد /٤٥٧ .

قال المرادي: « فإن كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور؛ لأنه مُسْتَغْنى عنه فلا حاجة لإضماره قبل الذكر» [١] .

مثال ذكر الضمير المنصوب قول الشاعر: [٢]

إذَا كُنْتَ تُرْضِيهُ ويُرْضِيكَ صاحِبٌ ∴ جِهَارًا فكُنْ في الْغَيْبِ أَحْفَظَ للوُدِّ

فقد ذكر جمهور النحويين أن إثبات الضمير في "ترضيه" ضرورة[٣] .

ومثال ضمير المجرور قول الشاعر : [٤]

وثقتُ بها وأخلفتْ أمُّ جُنْدُب ∴ فزاد غرامَ القلبِ إخلافُها الوَعْدا

فقد ترك الضمير في "بها " ضرورة[٥].

وخص بعض النحويين إضماره في الشعر ما لم يؤد حذفه إلي لبس، فإن أدى إلى لبس وجب إبراز الضمير نحو قولك : استعنت به واستعان عليَّ زيدٌ ، وملت إليه ومال عني زيدٌ[٦]

---

(١) توضيح المقاصد :٢ /٦٤٠

(٢) البيت من بحر الطويل لم أقف على قائله وهو في الإنصاف : ٧٥/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ /٦٤٩ ، وشرح أبيت المغني : ٦ /٧ .

(٣) ينظر : شرح ابن الناظم :١٨٦ ، وارتشاف الضرب :١ /٢٥١٤ ، وشرح ابن عقيل :٢ /١٦٣ ، والتصريح :١ /٤٨٧

(٤) البيت من بحر الطويل لم أقف على قائله وهو في شرح التسهيل : ٢ / ١٧١، والتذييل والتكميل : ٧ /٨٩ ، وتمهيد القواعد:١٧٩٧/٤ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧١.

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب :٤ /٢١٤٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وظاهر كلام ابن مالك في شرح التسهيل الجواز حيث قال : « وأكثر النحويين لا يجيزون: ضربته وضربني زيد، ومررت به ولقيني عمرو...، والصحيح جوازهما لثبوت السماع بذلك في الأبيات المتقدمة الذكر» (١)

ومثل هذا قليل لا يبنى عليه قياس ، فالصواب ما اختاره في الألفية وفي شرح الكافية الشافية من القول بوجوب الحذف ، وهو مذهب الجمهور (٢)

وإن كان الفعل الأول يطلب منصوبًا لا يمكن الاستغناء عنه كأن يكون أحد مفعولي " ظن " أو خبرًا لكان جيء به مؤخرًا؛ ليؤْمَنَ حذفُ ما لا يجوز حذفه، وتقديمُ منصوبٍ على مفسر لا تقدم له بوجه مثال ذلك : ظنني وظننت زيدًا عالمًا إياه ، فـ " إياه " مفعول ثاني لـ " ظنني " جيء به مؤخرًا(٣).

وذكر ابن عصفور أن هذا القسم فيه ثلاثة مذاهب: (٤)

الأول : إضماره قبل الذكر؛ إجراءً له مجرى المرفوع، فتقول: ظنني وظننت زيدًا قائمًا.

الثاني : إضماره مؤخرًا، وفُرِّقَ بينه وبين الفاعل في ذلك؛ فإن الفاعل إذا أضمر كان مع الفعل كالشيء الواحد، فتقول : ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه.

الثالث: حذفه لفهم المعنى، فتقول: ظنني وظننت زيدًا قائمًا.

قال ابن عصفور عن المذهب الأخير : « وهذا أسد المذاهب؛ إذ الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع إليه ضرورة، وحذف الاختصار في باب ظننت قد تقدم الدليل على جوازه في بابه» (٥).

---

(١) شرح التسهيل : ٢/ ١٧٢.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية :٣ /١٩٩- ٢٠٠
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية : ٢ /٦٤٩ ، والتذييل والتكميل : ٧ /٩٢ ، وشرح الأشموني: ١/٤٦٠ .
(٤) ينظر: شرح الجمل :٢ /٨٥ ، وحاشية الصبان :٢ /١٥٣ .
(٥) شرح الجمل :٢ /٨٥ .

ويقوي هذا ما أنشده سيبويه[١] من قول الشاعر: [٢]

إنِّى ضَمِنْتُ لمنْ أَتانِى ما جَنَى ∴ وأَبَى فكانَ وكنتُ غيرَ غَدُورِ

فحذف خبر كان، وحذفه أصعب من حذف مفعول ظن؛ لأن هذا يجوز حذفه اختصارًا، وخبر كان لا يجوز حذفه إلا في هذا الباب لذكره[٣] .

وإن كان الأول يطلب مرفوعًا ففيه ثلاثة مذاهب :

الأول : وجوب الإضمار؛ فرارًا من حذف الفاعل الذى هو خارج عن الأصول، فيستكن في فعل الواحد ويبرز في التثنية والجمع، فتقول: ضربنى وضربت زيدًا، وضربتنى وضربت هندًا، وضربانى، وضربت الزيدين وضربتاني وضربت الهندين، وضربوني وضربت الزيدين، وضربتنى وضربت الهندات وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين .[٤]

الثاني : أن الفاعل في هذه المسألة محذوف، ولا إضمار في الفعل وهذا المذهب قال به الكسائي[٥]، وهشام[٦]، وابن مضاء[٧].

---

(١) ينظر الكتاب : ٧٦/١ .

(٢) البيت من بحر الكامل للفرزدق في الكتاب : ١ /٧٦ ، وتهذيب اللغة : ١ /١٣٧ ، ولسان العرب : ٣ /٣٦٠ ، ولم أقف عليه في ديوانه .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٧/ ٩٢

(٤) ينظر: الكتاب :٧٩/١، وشرحه للسيرافي : ١ /٣٦٩ ، والإيضاح العضدي : ٦٧ ،٦٨ . .

(٥) ينظر: مذهب الكسائي في شرح التسهيل :١٧٤/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح :٤٨٥/١ ، والخزانة :٣٢١/١ .

(٦) ينظر: رأى هشام في المساعد :٤٥٨/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح :٤٨٤/١ ، وهمع الهوامع :١٢٠/٣ .

(٧) ينظر: الرد على النحاة : ٨٩ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثالث: أن مثل هذا التركيب باطل؛ لأنه يؤدى إلى الإضمار قبل الذكر، وهو مذهب الفراء [١].

تعليق: في ضوء ما تقدم ذكره يتضح أمران :

أولًا : أن ما ذهب إليه أبو حيان من القول بابن مالك أطلق القول بإعمال المهمل في ضمير الاسم فيه نظر؛ إذ قيد ابن مالك ذلك بالضمير المرفوع فقال في ألفيته في بيتين أخريين تلا البيت موضع الدراسة:

وَلاَ تَجِىءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ∴ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ∴ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

ثانيًا : هذا التقيد والتوضيح أشار إليه في أكثر كتبه، فقد ذكره في شرح الكافية الشافية، فقال: « إذا أهمل الأول من المتنازعين، ومطلوبه غير رفع لم يجز عند الأكثرين أن يجاء معه بضمير المتنازع فيه، بل يحذف إن كان غير خبر نحو: "ضربت وضربني زيد"، وإن كان خبرا جيء به مؤخرًا » [٢].

كما أشار إليه في التسهيل بقوله: « ويجوز حذف الضمير غير المرفوع ما لم يمنع مانع، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولا للأول » [٣] .

مما يدل على أن ما ذهب إليه أبو حيان غير صحيح .

---

(١) لم أجد له هذا الرأي في كتابه معانى القرآن ،وهو في الأصول :٢/٢٤٤ ، والشيرازيات :٢٣٨، ٢٣٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية :٢/ ٦٤٨

(٣) التسهيل : ٨٦ .

ناصب المفعول معه

قال ابن مالك : [١]

يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ ∴ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ∴ ذَا النَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقّْ

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم: « وأطلق الناظم شبه الفعل، ومذهب سيبويه أن المفعول معه ليس كالحال، فيعمل فيه العامل المعنوي كما يعمل في الحال »[٢].

الدراسة

المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعني "مع"، وشرط انتصابه أن يكون بعد تمام كلام على أرجح الأقوال [٣].

وللعلماء في ناصبه آراء : [٤].

الأول: وهو الأصح أن الناصب له ما تقدمه من فعل أو شبهة نحو: جاء البرد والطيالسة، واستوي الماء والخشبة، وأعجبني استواء الماء والخشبة، والناقة متروكة وفصيلها، ولست زائلا وزيدًا، وهو رأي الجمهور .

والعلة في اقتصار انتصاب المفعول معه على الفعل وشبهه أن الفعل عامل قوي قد ظهر، ومن هنا امتنع نصب: هذا لك وأباك ؛ لأنه لا فعل هاهنا ولا ما يشبهه[٥].

---

(١) ألفية ابن مالك :٣١

(٢) منهج السالك :١٨٨/٢ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل : ١٠٠/٨ .

(٤) ينظر هذه الآراء وأدلتها في الإنصاف المسألة: ٣٠ ٢٠٠/١ -٢٠٢، وأسرار العربية ١٧٠-١٧١، والتسهيل:٩٩ وشرحه:٢٤٧/٢ -٢٥٠، وهمع الهوامع :٢٣٨/٢ -٢٤٠ .

(٥) ينظر شرح الكتاب :٢ /٢٠٤ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثاني: أن ناصبه الواو، وهو قول الجرجاني؛ لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه .

الثالث: أنه منصوب بفعل مضمر بعد الواو، وبه قال الزجاج، والزمخشري، ونُسِبَ لابن عطية(١).

الرابع: أنه منصوب بالمخالفة، وهو قول بعض الكوفيين .

وذكر سيبويه أن ناصبه لا يكون معنويًا كحرف التشبيه، والظرف المخبر به، والجار والمجرور، واسم الإشارة؛ إذ قال:« وأما "هذا لك وأباك" فقبيح أن تنصب "الأب "؛ لأنه لم يذكر فعلاً ، ولا حرفًا في معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل » (٢).

فمقتضي كلامه أن " أباك " في المثال السابق لا يصح انتصابه على المفعول معه؛ لأنَّ الجار والمجرور " لك " عامل معنوي، فلا يصح أن يكون عاملًا النصب.

وتابع سيبويه السيرافي(٣)، وابن هشام(٤).

وذهب الفارسي إلى جواز نصب المفعول معه بعامل معنوي(٥) .

واستدل لرأيه بقول الشاعر: (٦)

---

(١) ينظر :الكشاف :٢/٢٢٢ ، والكليات:٣٩٧، وروح المعاني :٥/،٢٢٦ ودراسات لأسلوب القرآن :٣ /٤٩٥

(٢) الكتاب: ١/ ٣١٠ .

(٣) ينظر: شرح الكتاب:٢ /٢٠٤ .

(٤) ينظر: المغني:٧٣ .

(٥) ينظر رأي الفارسي في شرح ابن الناظم :٢٧٩، والارتشاف :٣ /١٤٨٤، والتصريح :١ /٥٢٩.

(٦) البيت من بحر البسيط ، لم أقف على قائله وهو في المساعد : ١ /٥٤٠ ،٥٤٧ ، والتصريح :١ /٥٢٩ ، والدرر :١/٤٨١ .

لا تَحبِسَنَّك أثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ ∴ هذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالا

على أن " سربالًا " مفعول معه ولم يتقدمه الفعل، بل قد تقدمه ما يتضمن معنى الفعل وحروفه، وهو اسم الإشارة(١).

وخرج المانعون البيت على أن" سربالا " منصوب بـ" مطويًا" فهو اسم مفعول عمل الفعل(٢).

تعليق : في ضوء ما تقدم قوله يتبين أمران :

أولا : أن ابن مالك لم يستوف جميع الشروط في ناصب المفعول معه في النظم؛ اعتمادًا على المثال في البيت الأول: " سيري والطريق مسرعة"، وهذا ما يسميه بعض النحويين بتتمة الحكم بالمثال .

ثانيًا: ما أطلقه ابن مالك في الألفية قيده في التسهيل وفي الشرح ؛إذ نص فيهما على أن ناصب المفعول معه هو الفعل أو ما يعمل عمله .

قال في التسهيل:« وانتصابه بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله»(٣).

وقال في الشرح:«... فينتصب به بواسطة الواو فعلا كان ما عدّته، أو عاملا عمل الفعل نحو عرفت استواء الماء والخشبة » (٤) .

(١) ينظر: المقاصد النحوية : ٣/ ١٠٦٩ .
(٢) ينظر التذييل والتكميل : ٨/ ١٠٢ ، وشرح الأشموني :١ /٤٩٤ .
(٣) التسهيل :٩٩ .
(٤) شرح التسهيل : ٢/ ٢٤٨ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تكرار " إلا " وإلغاؤها

قال ابن مالك: [١]

وَأَلْغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلاَ ∴ تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ اَلْفَتَى إِلاَّ اَلْعَلاَ

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم: « وأطلق الناظم في مكان التقييد ، وذلك أنك إذا كررت إلا وأفادت معنى التأكيد، فإنك تبدل ما بعدها مما قبلها إذا كان مغنيًا عنه »[٢].

الدراسة

إذا تكررت إلا للتوكيد – وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها – فإما أن يصح الاستغناء بما بعدها عما بعد الأولى أو لا .

فإن صح الاستغناء بما بعدها عما بعد الأولى جعلته بدلًا نحو : لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا [٣].

قال سيبويه: « ولو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله كان جيدًا، إذا كان أبو عبد الله زيدًا، ولم يكن غيره؛ لأنَّ هذا يكرَّر توكيدًا، كقولك: رأيت زيدًا زيدًا، وقد يجوز أن يكون غيرَ زيد على الغلط والنسيان، كما يجوز أن تقول: رأيتُ زيدًا عمرًا لأنه؛ إنما أراد: عمرًا فنسى فتدارك » [٤].

---

(١) ألفية ابن مالك :٣١ .

(٢) منهج السالك :٢/٢٢٥

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٩٥، والتذييل والتكميل : ٨ /٢٦٥، وتوضيح المقاصد: ٢/٦٧٢، ٦٧٣ .

(٤) الكتاب: ٢/ ٣٤١ .

فمفهوم كلام سيبويه أن ما بعد " إلا " الثانية يصح إعرابه بدلًا بشرط أن يكون عين الأول، أو كان غيره على الغلط والنسيان .

والبدل هنا يشمل أنواعه الأربعة : (١)

١- البدل المطابق وهو بدل الشيء من الشيء، ومثله قولك: قام القوم إلا زيدًا إلا أبا عبد الله، إذا كان أبو عبد الله هو زيد ، ومنه المثال الذي ذكره ابن مالك في النظم " لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا " بجعل العلا بدلًا من الفتى .

وفي المثال السابق الذي مثله به الناظم استشكال ظاهر، إذا نُصِبَ الفتى على الاستثناء؛ لأنَّ الصحيح أنَّ العامل في البدل نظير العامل في المُبْدَل منه، فلا تكون إلا مؤكدة للاحتياج إليها للعمل في البدل، والفرض أنها مؤكدة، فينبغي أن يُجعل "العلا " عطف بيان إذا نُصِبَ "الفتى" على الاستثناء ليندفع هذا الإشكال، ويجوز جعل العلا عطف بيان إذا جُرَّ "الفتى" بدلا من الهاء(٢).

٢- بدل البعض من الكل نحو: ما أعجبني إلا زيد إلا وجهه، وما قطع إلا زيد إلا يده.

٣- بدل الاشتمال كقولك: ما أعجبني إلا زيدٌ إلا حسنُه.

٤- بدل الإضراب نحو قولك: ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله، إذا كان أبو عبد الله غير زيد على الإضراب، أو الغلط والنسيان .

ومن شواهد البدل في كلام العرب قول الشاعر: (٣)

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور :٣٨٩/٢ ، وشرح الكافية لابن فلاح :٧١٨/٢ ، والمقاصد الشافية :٣/ ٣٨٠، وعدة السالك :٢ /٢٧١ .

(٢) ينظر: حاشية الصبان : ٢/ ٢٢٢ .

(٣) البيت من بحر الرجز ، لم أقف على قائله وهو في الكتاب:٣٤١/٢ ، والتصريح:٥٥٢/١ والهمع : ١ /٢٦٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُهُ ∴ إِلاَّ رَسِيمُهُ، وَإِلاَّ رَمَلُهُ

فالرسم بدل من العمل؛ لأنَّ الرسم والرمل ضربان من المشي فهو بدل كل من كل(١).

وذهب السيرافي إلى أن رسيمه بدل بعض من قوله " إلا عمله "؛ لأن الرسم يكون في السعي بين الصفا والمروة، والرمل يكون في الطواف، وهما بعض العمل وليس كله(٢).

وإن لم يصح الاستغناء بالثاني عن الأول، عُطِف عليه بالواو خاصة، وذلك نحو قولك :قام القوم إلا زيدًا وإلا جعفرًا وإلا خالدًا.

ومن شواهده في كلام العرب قول الشاعر: (٣)

هَلِ الدَّهْرُ إِلاّ لَيْلَةٌ ونَهَارُهَا ∴ وإِلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

فقوله: "وإلا طلوع الشمس" بالرفع عطفًا على ما قبله، وهو " إِلاّ لَيْلَةٌ ونَهَارُهَا" ولا عمل للاستثناء بل "إلا" هاهنا لمجرد التوكيد(٤).

ومنه أيضًا البيت السابق :

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُهُ ∴ إِلاَّ رَسِيمُهُ، وَإِلاَّ رَمَلُهُ

فـ " رسيمه " بدل ، و" رمله " معطوف عليه(٥).

---

(١) ينظر: المساعد : ١ /٥٧٤، ٥٧٥ ، والمقاصد النحوية :٣ /١٠٩٤ ، والهمع :٢ /٢٦٥

(٢) ينظر: شرح الكتاب : ٣ /٨٧

(٣) البيت من بحر الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٧٠، ولسان العرب: ٥ / ٣٥ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٩٢ .

(٤) ينظر: المقاصد النحوية : ٣/ ١٠٩٣

(٥) ينظر: شرح التسهيل :٢/٢٩٦ ، وشرح ابن عقيل :٢ /٢٢١، ٢٢٢ ، وشرح الأشموني:١ /٥١١ .

تعليق: في ضوء ما تقدم ذكره يتضح أربعة أمور :

أولًا : أن تكرار "إلا " للتوكيد مقيدٌ بصحة استغناء ما بعدها عما بعد " إلا " الأولى .

ثانيًا : ما أطلقه ابن مالك في الألفية قيده في التسهيل وشرحه(١)؛ حيث قال في التسهيل:« تكرر " الا " بعد المستثنى بها، توكيدًا، فيبدل ما يليها مما يليه إن كان مغنيًا عنه والا عُطِفَ بالواو» (٢).

مما يدعو إلى القول بأن ما يقتضيه النظم من اختصار، وما يستدعيه من التزام بالوزن والقافية هو الذي ألجأه إلى ذلك الإطلاق .

ثالثًا: أنه أطلق القول، ولم يقيده كما تقدم، فاقتضى أن ذلك الحكم يكون في الإيجاب كما يكون في النفي، وكذلك في الاستفهام، والنهي، وكذلك اقتضى أنه ثابت مع التفريغ وغيره(٣).

رابعًا: إلغاء " إلا " ليس مرهونا بتكرارها ، فقد تلغى وهي غير مكررة ، وعلى ذلك حمل بعض النحويين قول الشاعر: (٤)

مَا بِالمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ ∴ دَار الخليفةِ إلا دَارَ مَرْوَانَ

على أنَّ "غير واحدة" استثناء لا صفة، و" دار ابن مروان" بدل من "دار الخليفة"(٥) .

---

(١) ينظر: التسهيل: ١٠٤ ، وشرح التسهيل :٢/٢٩٥ .
(٢) التسهيل : ١٠٤ .
(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٣٨٠ .
(٤) البيت من بحر البسيط للفرزدق في الكتاب : ٢ /٣٤٠ ،وشرحه للسيرافي ٣ /٣٨٤ ، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب : ٣ /٢٥٨ ، ولم أجده في ديوانه .
(٥) ينظر: المقتضب :٤ /٤٢٥ ، والأصول : ١ /٣٠٤ ، وشرح التسهيل : ٢ /٢٩٦ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف

قال ابن مالك : [١]

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ∴ أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم : « وقد اشتمل بيت الناظم على إطلاقه يحتاج إلى تقييد .. فالإطلاق قوله "وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ" وذلك أن حرف الجر إما أن يكون زائدًا أو غير زائد » [٢].

الدراسة

إذا كان صاحب الحال مجرورًا بحرف جر فإما أن يكون الحرف زائدًا أو لا، فإن كان زائدًا فلا خلاف في تقديم الحال عليه نحو قولك في : ما جاء من أحدٍ عاقلًا . ما جاء عاقلًا من أحدٍ، وإن كان حرف الجر غير زائد فللعلماء فيه مذهبان[٣] :

المذهب الأول :

وهو مذهب الجمهور امتناع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد . قال سيبويه : « ومن ثم صار مررت قائما برجل لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسن قائما هذا رجل»[٤].

---

(١) ألفية ابن مالك :٣٣

(٢) منهج السالك :٣٠٨/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب :٢/ ١٢٤، والمقتضب : ٤ /١٧١ ، والأصول : ٢١٩/١ ، وشرح الكتاب: ٢ /٤٥٢ ، واللمع : ٦٣ ، وشرح ابن عقيل : ٢ /٢٦٤ ،١٦٥ .

(٤) الكتاب :٢/ ١٢٤

والعلة عند الجمهور في امتناعهم هذا عدة أوجه[١]:

١- أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه ، فحقه إن تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين، فجعلوا عوضًا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير .

٢- أن منع التقديم هنا بالحمل على صاحب الحال المجرور بالإضافة.

٣- أن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف الجر مضمن معنى الاستقرار نحو : زيد في الدار متكئًا، فكما لا يتقدم الحال في هذا المثال، كذلك لا يتقدم عليه في نحو: مررت بهند جالسة .

المذهب الثاني :

جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد، وهو مذهب بعض الكوفيين[٢] وجماعة من النحويين منهم: ابن كيسان[٣]، والفارسي[٤]، وابن برهان[٥] ، وابن ملكون[٦] ، وتابعهم في ذلك ابن مالك[٧]

واستدل أصحاب هذا المذهب لرأيهم بورود السماع بذلك في القرآن والشعر والنثر .

فمن القرآن قوله تعالى :﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾[٨] .

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري : ١٥/٣ ،١٦ ، والمقاصد الشافية:٣ /٤٥٤ ، وشرح الأشموني :١٥/٢ .
(٢) ينظر : التصريح :٢ /٢٦٣ .
(٣) ينظر : شرح الكتاب :٢ /٤٥٢ ، والمصنف :٢ /٣٣٧ .
(٤) ينظر : المسائل الحلبيات : ١٧٩ ، ١٨٠ ، وحواشي المفصل :٢٠٦.
(٥) ينظر :شرح اللمع ١٣٧ ،١٣٨ ..
(٦) ينظر : التصريح :٢ /٢٦٣ .
(٧) ينظر : التسهيل :١١٠ ، وشرحه : ٢/ ٣٣٨ .
(٨) من الآية ٢٨ : من سورة سبأ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

على أن "كافة" حال من" الناس"، والأصل للناس كافة، أي جميعا(١).

ومن النثر قول بعضهم: (زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك)

على أن المراد: زيد خير منك خيرَ ما تكون، فجعل خير ما تكون حالا من الكاف المجرورة وقدّمها(٢).

ومن الشعر قول الشاعر: (٣)

لَئِنْ كانَ بَرْدُ المَاءِ هَيمَانَ صَادِيًا ∴ إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

فقوله: "هيمان": حال من الياء في قوله: "إليّ" وتقدمت عليه مع كونه مجرورًا، وتقدير الكلام: لئن كان برد الماء حبيبًا إليَّ حال كوني هيمان صاديًا إنها لحبيب(٤).

وقول الآخر: (٥)

تسلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بعدَ بيْنِكمْ ∴ بذكراكم حتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

بتقديم " طرًا " وهي حال على صاحبها المجرور بحرف " عنكم "(٦).

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٧ .

(٢) ينظر : المسائل الحلبيات : ١٧٩ ، ١٨٠ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٣٨ .

(٣) البيت من بحر الطويل للمجنون في ديوانه ص٤٩، وسمط اللآلي :٤٠٠، ولعروة بن حزام في خزانة الأدب ٣/ ٢١٢، ٢١٨، والشعر والشعراء :٦٢٧، وهو لكثير عزة في ديوانه :٥٢٢، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص٤٢٨.

(٤) ينظر : المقاصد النحوية : ٣/ ١١٢٦ .

(٥) البيت من بحر الطويل، لم أقف على قائله وهو في شرح ابن الناظم :٢٣٦ ، والمساعد : ٢ /٢١ ، وتحرير الخصاصة :٣٢٦/١ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٨ ، وعمدة الحافظ :٤٢٦ ، وشرح المكودي : ١٣٧/١ .

وقد فند الجمهور أدلة المجوزين ، فذكروا أن " كافة " في الآية " حال من الكاف في أرسلناك[١].

وأن برد – في البيت الأول – في "برد الماء" مصدر، وأن "هيمان" منصوب به على أنه مفعول به، وكأنه قال: لئن كان برد الماء جوفًا هيمان صاديًا إليَّ حبيبًا إنها لحبيب، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه[٢] .

وأما البيت الثاني فـ" طرًا " حال من " عنكم " محذوفة تدل عليها "عنكم" المثبتة، التقدير: تسليت عنكم طرًا عنكم[٣].

وأجيب عن هذه التأويلات بأنه يكفي في الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يردها صريح لا سيما مع مساعدة القياس[٤] .

تعليق : في ضوء ما تقدم يتضح أمران :

أولا : أطلق ابن مالك في قوله " بحرف " ولم يقيده " بغير زائد "؛ وذلك لوضوحه، وهذا ما أشار إليه المرادي في شرحه على الألفية؛ إذ قال : « فإن قلت: أطلق "المصنف" في قوله: "بحرف"، وينبغي أن يقيد بغير الزائد؛ لأنه موضع الخلاف، قلت: العذر له، إن الزائد لا يقيد به؛ فلذلك أهمل التنبيه عليه لوضوحه»[٥].

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٣٧/٢ ، والكشاف : ٥٩٢/٢٣ ، وإملاء ما من به الرحمن :١٩٧/٢ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل :٩ / ٧٥ ، والمقاصد النحوية : ٣/ ١١٢٦ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل :٩ / ٧٥ ، والتصريح ٥٩٠/١ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد :٧٠٦/٢ ، وحاشية الصبان :٢٦٣/٢ .

(٥) توضيح المقاصد :٧٠٥/٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانيًا : ما أطلقه في الألفية أطلقه في التسهيل؛ إذ قال:« وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع » (١).

وبهذا يتضح أن صحيح مذهبه ليس الجواز مطلقًا، وإنما هو الجواز بضعف.

وما قيده أبو حيان في شرحه على الألفية قيده في شرحه على التسهيل؛ إذ قال: « أطلق المصنف في حرف الجر، وينبغي أن يقيد بأن يكون غير زائد» (٢).

مما يدعو إلى صحة القول بأن ابن مالك أهمل التنبيه على تقييد الحرف بغير زائد؛ لوضوحه كما أشار إلى ذلك المرادي في نصه السابق .

ثالثًا : ذكر ابن الأنباري أن الإجماع منعقد على منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، وهذا منقوض بالخلاف المتقدم(٣).

إضافة " أي " لمفرد معرفة

قال ابن مالك : (٤)

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ∴ أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم:« وظاهر قوله الإطلاق في قوله:(وإن كررتها) أي: تضاف إلى مفرد معرفة فيقتضي جواز: أي زيد وأي عمرو أفضل»(٥).

---

(١) التسهيل : ١١٠.
(٢) التذييل والتكميل : ٩/ ٦٨ .
(٣) ينظر : التذييل والتكميل :٩ / ٧٤ .
(٤) ألفية ابن مالك : ٣٧ .
(٥) منهج السالك :١٨٩/٣

الدراسة

من الأسماء الملازمة للإضافة " أي " ويجوز إضافتها إلى النكرة بلا شرط ، وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية نحو : أي الرجلين ؟ وأيهما ، أو جمع نحو : أي الرجال وأيهم .

ولا تضاف إلى مفرد معرفة نحو : أي زيد عندك؟ ؛ لأنها بمعنى بعض مع المعرفة، ويستثنى من ذلك صورتان : (١)

إحداهما : أن تكرر " أي" معطوفة بالواو خاصة نحو قول الشاعر: (٢)

فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ ∴ أَيِّي وَأَيُّكَ فارسُ الأَحْزَابِ

لأن المفردين مع الواو في حكم المثنى؛ لأن الواو لا تدل على الترتيب، وإنما تجمع بين الشيئين أو الأشياء فقط (٣).

وتكرار "أي" مضافة موقوف على السماع ، وقد نص على ذلك الفارسي(٤)، وجعل جوازه كجواز تكرار المفرد بعد " كلا " في نحو قول الشاعر : (٥)

كِلَا السَّيْفِ والساقِ الذي ضُرِبَتْ به ∴ على دَهَشٍ أَلْقاهُ بَاثَيْن صاحِبُه

في أن كل واحد منهما موقوف على السماع، ولا يقاس عند ابن مالك على نحو : كلا السيف والساق ، فكذلك ينبغي في أي زيد ، وأي زيد أعرف ؟(٦) .

---

(١) ينظر: المفصل: ١١٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢ /٢٥٢، وتوضيح المقاصد :٨١٢/٢

(٢) البيت من بحر الكامل لم أقف على قائله وهو في المساعد : ١٧٠/١ ،٢ /٣٤٤ ، والمقاصد النحوية :٣ /١٣٣٧،والهمع :٢ /٥١٧ .

(٣) ينظر: شرح المفصل :١٥١/٢ ، والتصريح :٧١٠/١ .

(٤) ينظر: البديع :١ /٣٤١ ، ولم أقف له على الكلام في كتبه .

(٥) البيت من بحر الطويل ، لم أقف على قائله وهو في شرح المفصل :٢ /١٥٥ ، وشرح التسهيل : ٣ /٢٤١ ، والمقاصد الشافية :٤ /١٠٥ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل : ١ /٢٢٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولو قيل بأن التكرار قياسي فإنما يكون إذا كان المجرور بـــ" أي" ضـــمير متكلم نحو : أيِّ وأي زيد أعلم ، وهو الذي عينه السماع كمـــا تقـــدم فـــي قـــول الشاعر(١).

وذكر جمهور النحويين أن تكرار " أي " مضافة لا يأتي إلا في الشعر(٢).

نحو قول الشاعر: (٣)

فأيّي ما وأيّك كان شرّا ∴ فقيد إلى المقامة لا يراها

بإضافة أي إلى المعرفة مكررة .

وقول الآخر : (٤)

ولَقَدْ عَلِمْت إذا الرجالُ تَناهَزُوا ∴ أَيّي وأَيُّكُم أَعَزُّ وأَمْنَعُ

بتكرار" أي " مضافة إلى معرفة معطوفة بالواو .

وقول الآخر : (٥)

فأَبَّى وأيُّ ابنِ الحُصين وعثعثٍ ∴ غداةَ التقينا كان عندك أعذرا

الأخرى : أن تقصد الأجزاء نحو: أي زيد أحسن؟ . بمعنى أي أجزائه؟ .

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية :١١٢/٤ .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافيـــة : ٢ /٢٥٢، وشـــرح المكـــودي :١٦٧/١، والمقاصـــد النحوية : ٣ /١٣٣٨، والهمع :٢ /٥١٧ .

(٣) البيت من بحر الوافر للعباس بن مرداس في ديوانه: ١٤٨، وشرح المفصـــل :١٤٨/٢ ، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦٧، ٣٦٨

(٤) البيت من بحر الكامل لخداش بن زهير فـــي الكتـــاب : ٢ /٤٠٣ ، وشـــرحه للســـيرافي ١٦٤/٣، ولسان العرب :٥ /٤٢١ .

(٥) البيت من بحر الطويل لخداش بن زهير فـــي الكتـــاب : ٢ /٤٠٣ ، وشـــرحه للســـيرافي ١٦٨/٣ ، والمقاصد الشافية:٤ /١٠٩

تعليق : في ضوء ما سلف ذكره يتضح أمران :

أولًا: أن إضافة " أي " إلى المفرد المعرفة مقيد بأن تكون مكررة معطوفة بالواو خاصة ، وأن يكون مجرورها ضمير متكلم .

ثانيًا : ما أطلقه ابن مالك في الألفية قيده في التسهيل وشرحه؛ إذ نص على جواز إضافتها للمفرد المعرفة بشرط إفهام تثنية، أو جمع، أو قصد أجزاء، أو تكريرها عطفًا بالواو(١).

صياغة فعل التعجب

قال ابن مالك : (٢)

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ∴ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

قال أبو حيان في تعقيبه على الناظم: « وقوله: " وَأْبَ اللَّذْ أُبِي" ليس على إطلاقه؛ فإن بعض الأفعال فيها شروط جواز أفعل للتعجب منه ، ولم تتعجب منه العرب ، وبنت منه أفعل التفضيل »(٣).

الدراسة

يصاغ اسم التفضيل، وفعل التعجب من الفعل بشروط معروفة، وهو أن يكون ثلاثيًا، مجردًا تامًا مثبتًا متصرفًا، قابلًا معناه للكثرة، غير مبني للمفعول، ولا معبّرًا عن فاعله بأفعل فعلاء، وزاد فعل التعجب عن اسم التفضيل شرطًا، وهو ألا يُسْتَغنى عنه بالمصوغ من غيره ، وذلك في صيغ معينه .

---

(١) ينظر: التسهيل : ٣٧ ، وشرحه :١ /٢٢٢ .
(٢) ألفية ابن مالك :٤٤.
(٣) منهج السالك :١١٥/٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

نحو: شكر، و(قعد وجلس) ضدي (قام)، و(قال) من القائلة ، وكذلك (قام) من النوم ، فلا يقال : ما أشكره ولا ما أقعده ، ولا ما أجلسه ، ولا ما أقيله، ولا ما أقومه [١].

وزاد ابن عصفور : قام، وغضب، ونام[٢]، وفي عد نام نظر، فقد حكى سيبويه : ما أنومه، وقد قالت العرب: هو أنوم من فهد[٣].

والعلة في امتناع صياغة فعل التعجب من هذه الأفعال أن العرب استغنت عنها بالبناء من غيرها ، فقد استغنت بقولهم : ما أكثر قعوده ، وما أكثر جلوسه، وما أشد سكره عن الصيغ المتقدمة. قال سيبويه: «ولا يقولون في قال يقيل ما أقيله، استغنوا بما أكثر قائلته» [٤].

والقاعدة أن العرب إذا فُهِمَ منها الاستغناء لم يجز أن يُنْطَق بما استغنت عنه، بل يرجع إلى ما استغنت به، فهذه الألفاظ قد كسرت عليه قاعدته وأصله.

ولكن يجاب عن هذا بأن هذه الألفاظ قليلة جدًا، لا يقدح مثلها في مثل هذا الأصل المطرد، وإلا فلو اعتُبر هذا في كسر القواعد لاعتبرت الشذوذات كلها، فلم ينتظم قياس.

وأيضا فإذا تتبعت هذه الألفاظ وجدتها لا تنهض في الدلالة على الاستغناء، بل منها ما التعجب منه جائز لوجود تلك الشروط، ومنها ما هو ممنوع لفقد شرط، لا للاستغناء.

---

(١) ينظر: شرح الكتاب :٤ /٤٧٤ ، وشرح اللمع لابن برهان :٤١٤ ، والتصريح ٢ /٧٢ .
(٢) ينظر: شرح الجمل :١/١٥٣ ، والمقرب :١ /٧٤ .
(٣) ينظر: الكتاب : ٤/٩٩، والارتشاف : ٤ /٢٠٨٤ .
(٤) الكتاب : ٤/٩٩ .

فأما (القيام، والقعود، والجلوس) فمن قبيل ما لا يقبل المفاضلة؛ إذ ليس ثَمَّ قيام راجح على قيام، ولا قعود أبلغ من قعود[١].

وقيل العلة في امتناع صياغة فعل التعجب من هذه الأفعال هي الالتباس، فـ" ما أقومه" ملتبس بـ" ما أقومه" من استقام، و" ما أقعده" ملتبس بقولهم: ما أقعده بأب، من القُعْدُد[٢]، وما أجلسه محمول على ضده أو مثله، وما أسكره ملتبس بما أسكر النهر! إذا كثر فيه السكْر فيه بالإسكان[٣] أي: السداد [٤].

تعليق : في ضوء ما سلف قوله وبيانه يتبين أمران :

أولا : أن ابن مالك أشار في الألفية إلى أن ما يصاغ منه فعل التعجب يصاغ منه اسم التفضيل، والأمر ليس على إطلاقه .

ثانيـا : ما أطلق في الألفية قيده في التسهيل وشرحه؛ إذ قال : « وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني في غيره » [٥].

مما يدل على أن ما يتطلبه النظم من اختصار، وما يستدعيه من التزام بالوزن والقافية هو الذي ألجأه إلى ذلك .

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٤/ ٤٧٩.

(٢) القعدد : من الأضداد فهو البعيد النسب من الجد الأكبر، ويمدح به، والقريب النسب من الجد الأكبر ويذم به. ينظر : لسان العرب : ٣ /٣٦٢ .

(٣) السكْرُ: مصدرُ سَكَرْتُ النهرَ أَسْكُرُهُ سَكْراً، إذا سَدَدْتَه ينظر : الصحاح : ٢/ ٦٨٧

(٤) ينظر: التذييل والتكميل : ١٠/ ٢٤٣

(٥) التسهيل : ١٣٢، وشرحه :٣ /٤٨ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تَزول العثرات وتُمحى الزلات، وبشكره تَزداد المنحُ والهباتُ.

ثم أما بعد

فبعد معايشة البحث والدراسة لاستدراكات أبي حيان على ابن مالك يمكن أجمال نتائج البحث فيما يأتي :

أولا : كثرة مآخذ أبي حيان على ابن مالك ، وتنوعها وتعددها في الشروط والأحكام.

ثانيًا : جاء استدراك أبي حيان على ابن مالك فيما أطلقه وحقه التقييد في الأحكام النحوية في ثلاث عشرة مسألة ، بينما جاء استدراكه عليه فيما أُطلِقَ وحقه التقييد في الشروط في ست مسائل .

ثالثًا : وافق البحث أبا حيان فيما ذهب إليه من استدراكات في المسائل الآتية :

١- جزم المضارع المعتل الآخر .

٢- تشديد نون اسم الموصول المثنى .

٣- حذف النون من مضارع كان المجزوم .

٤- دخول اللام على معمول خبر " إنَّ"

٥- الفصل بين " أن " المخففة وبين خبرها بالنفي .

٦- التنازع في الضمير .

رابعًا: وافق البحث ابن مالك فيما ذهب إليه من إطلاق في المسائل الآتية :

١- إضافة " ذو " بمعنى صاحب .

٢- تقدير النصب في الاسم المنقوص .

٣- شروط جملة الصلة .

٤- حذف الضمير المجرور بوصف من جملة الصلة

٥- تحمل الخبر المشتق ضميرًا

٦- وجوب تأخير الخبر إذا كان فعلًا رافعًا لضمير المبتدأ المستتر

٧- تكرار العاملين في التنازع لغير التأكيد

٨- إعمال المهمل في ضمير المتنازع عليه

٩- ناصب المفعول معه

١٠- تكرار " إلا " لغير التوكيد .

١١- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف

١٢- إضافة " اي " إلى المفرد المعرفة

١٣- صياغة فعل التعجب .

خامسًا : وقعت استدراكات أبي حيان في أكثر أبواب الكتاب ، فقد جاءت في باب المعرب والمبني ، والنكرة والمعرفة ، والمبتدأ والخبر ونواسخهما ، والتنازع ، والاستثناء ، والمفعل معه ، والحال ، والإضافة، والتعجب.

سادسًا : أن ما يستدعيه النظم من التزام بالوزن والقافية، وما يتطلبه من اختصار هو الذي ألجا ابن مالك إلى الإطلاق، فابن مالك تكلم في نظمه عن جلائل النحو وضرورياته، وما يكثر استعماله ويتداول على الألسنة ، وبعض الأحكام

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التي استدركها أبو حيان عليه من النوادر التي لا يتعرض لمثلها إلا أرباب المطولات فإن اهمل ذكرها قاصدًا الاختصار فلا عتب عليه .

سابعاً: استغناؤه عن ذكر بعض الأحكام النحوية بالمثال، فقد يترك بعض الأحكام والشرائط مكتفيًا بالتمثيل لها، مثل تركه لشروط جملة الصلة استغناء عنها بقوله : " كمن عندي الذي ابنه كفل "، فقد اشتمل المثال السابق على شروط جملة الصلة الثلاثة، وهذا ما يعرف بتتمة الحكم بالمثال.

ثامناً : اختياراته النحوية كان لها أثر جلي في ذلك الإطلاق؛ إذ إن بعض الأحكام النحوية التى أهمل ذكرها جاءت وفق مذاهب لم تلق قبولا واستحسانًا لديه، نحو تشديد نون الاسم الموصول المثنى مع الياء حالتي النصب والجر ، وحذف النون من مضارع كان المجزوم .

تاسعاً: ترك بعض الأشياء ولم ينبه عليها لجلائها ووضوحها جريًا على سنن كثير من النحويين السابقين عليه كالزمخشري، وابن يعيش، وابن عصفور، وغيرهم ، مثل تنازع العاملين في الضمير؛ إذ لم ينبه عليه إلا ابن الحاجب في كافيته، ومن سار على هديه من شراحها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة – للزبيدي – تحقيق د / طارق الجنابي – ط الأولى (١٤٠٧ – ١٩٨٧) مكتبة النهضة – بيروت – لبنان .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر –للشيخ /أحمد بن محمد البنا – تحقيق د /شعبان محمد إسماعيل – عالم الكتب – بيروت – لبنان .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب – لأبي حيان – تحقيق د /رجب عثمان – مراجعة د /رمضان عبد التواب– ط الأولى (١٤١٨هـ –١٩٩٨م) مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- إرشاد السالك على حل الفية ابن مالك – لابن القيم – تحقيق د /محمد بن عوض بن محمد السهيلى – ط الأولى (١٤٢٢هـ ـ٢٠٠٢ م) أضواء السلف – الرياض .
- الأزهية في علم الحروف – للهروي – تحقيق / عبد المعين الملوحي –ط الثانية – (١٤١٣هـ – ١٩٩٣م) – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- أسرار العربية – للأنبارى – تحقيق – محمد بهجت بيطار – المجمع العلمى – دمشق.
- الأصول في النحو –لابن السراج – تحقيق د/عبد الحسين الفتلي– ط .الأولى – (١٤١٧هـ –١٩٩٦م) مؤسسة الرسالة – بيروت .
- الإغفال – للفارسي – تحقيق د/عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم (٢٠٠٣م) المجمع الثقافي– أبو ظبي .
- الأمالي النحوية – لابن الحاجب – تحقيق /هادي حسن حمودي – ط الأولى (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م)عالم الكتب – بيروت – لبنان .
- أمالي ابن الشجري – تحقيق د /محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- إملاء ما من به الرحمن – للعكبري – تحيق / إبراهيم عطوة عوض – المكتبة العلمية – لاهور – باكستان .
- الانتصار لسيبويه على المبرد – لابن ولاد – تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان – ط الأولى (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م) مؤسسة الرسالة .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – لأبي البركات الأنباري – تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد (١٤٠٧هـ -١٩٨٧م) المكتبة العصرية – صيدا- بيروت – لبنان.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – لابن هشام – تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي – دار الفكر للطباعة .
- الإيضاح – للفارسي – تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – ط الثانية (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) عالم الكتب- بيروت .
- الإيضاح في شرح المفصل -لابن الحاجب – تحقيق د / موسى بناى العليلى – ط مطبعة العانى- بغداد .
- البديع في علم العربية – لابن الأثير – تحقيق د/ فتحي أحمد علي ود/ صالح حسين العايد (١٤٢٠هـ) جامعة أم القرى – مركز إحياء التراث الإسلامي .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي – لابن أبي الربيع – تحقيق د/عياد بن عيد الثبيتي – ط الأولى (١٤٠٧هـ -١٩٨٦م) دار الغرب الإسلامي – بيروت .
- تاج العروس من جواهر القاموس – للزَّبيدي – تحقيق / عبد الستار أحمد فراج و آخرين (١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م) جامعة الكويت .
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة – لابن الوردي – تحقيق /محمد مزعل خلاطي – ط الأولى (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد – لابن هشام – تحقيق د/ عباس مصطفي الصالحي – ط الأولى (١٤٠٦هـ ١٩٨٦م) دار الكتاب العربي

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – لأبي حيان – تحقيق د/ حسن هنداوي – ط الأولى (١٤١٨هـ -١٩٩٧م) دار القلم – دار كنوز إشبيليا .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد-لابن مالك- تحقيق / محمد كامل بركات (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) دار الكتاب العربى للطباعة والنشر – القاهرة .
- التصريح بمضمون التوضيح – للشيخ خالد الأزهري – تحقيق /محمد باسل عيون السود – ط الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- تعليق الفرائد – للدماميني – تحقيق د / محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي – جامعة أم القرى .
- التعليقة على كتاب سيبويه – للفارسي – تحقيق د /عوض بن أحمد القوزي – ط الأولى (١٤١٠ هـ -١٩٩٠ م) مطبعة الأمانة.
- التعليقة على المقرب – لابن النحاس – تحقيق د/ خيري عبد الراضي عبد اللطيف – ط الأولى(١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م) مكتبة دار الزمان – السعودية
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد- لناظر الجيش تحقيق د/علي محمد فاخر و آخرين – ط الأولى (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) دار السلام – القاهرة
- تهذيب اللغة – للأزهري – تحقيق / محمد علي النجار و آخرين – الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- توجيه اللمع – لابن الخباز – تحقيق د/ فايز زكي دياب – ط الثانية (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) دار السلام – القاهرة .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – للمرادي – تحقيق د/عبد الرحمن علي سليمان – ط الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م) دار الفكر العربي .
- الجامع لأحكام القرآن – للقرطبي – تحقيق د /عبد الله التركى – مؤسسة الرسالة – القاهرة .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- جمهرة أشعار العرب – لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي تحقيق/ علي محمد البجادي – نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .
- الجنى الداني – للمرادي – تحقيق د / فخر الدين قباوة ،ومحمد نديم فاضل – ط الأولى (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل – تحقيق / الشيخ محمد البقاعي (١٤١٥هـ – ١٩٩٥م) – دار الفكر – دمشق.
- حاشية الشيخ يس على التصريح .تحقيق /أحمد السيد . دار التوفيقية للتراث .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني. ط الأولى (١٤١٧ هـ –١٩٩٧م) دار الكتب العلمية – بيروت
- الحجة للقراء السبعة – للفارسي – تحقيق / بدر الدين قهوجي ط .الثانية (١٤١٣هـ – ١٩٩٣ م) دار المأمون للتراث– بيروت ، دمشق .
- حواشى المفصل – للشلوبين تحقيق /حماد بن محمد الثمالى – رسالة ما جستير (١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م) جامعة أم القرى .
- خزانة الأدب – للبغدادي – تحقيق / عبد السلام محمد هارون – ط الرابعة (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م –) مكتبة الخانجي – القاهرة
- الخصائص – لابن جني – تحقيق / محمد علي النجار – دار الكتب المصرية – من غير تاريخ .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم – تأليف د /محمد عبد الخالق عضيمة – دار الحديث –القاهرة
- الدرر اللوامع – للشنقيطى – تحقيق محمد باسل عيون السود – ط الأولى (١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- ديوان الأحوص – تحقيق / عادل سليمان – مكتبة الخانجي – القاهرة .
- ديوان جرير – دار صادر– بيروت – لبنان.

- ديوان زهير بن أبي سلمى . شرح /حمدو طماس – ط الثانيـــة (١٤٢٦هـ – ١٩٨٦م) دار المعرفة – بيروت – لبنان
- ديوان ديوان طرفة بن العبد – تحقيق/عبد الحمن المصطاوي . ط . الأولـــى (١٤٢٤هـــ– ٢٠٠٣ م) دار المعرفة – بيروت .
- ديوان العباس بن مرداس– تحقيق / يحيى الجبورى – ط الأولى (١٤١٢هـــ – ١٩٩١ م) – مؤسسة الرسالة – بيروت.
- ديوان الفرزدق – شرح وضبط / علي فاعور – دار الكتب العلمية – بيروت
- ديوان كثير عزة – تحقيق / إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت .
- ديوان كعب بن زهير تحقيق/ علي فاعور– ط الأولى (١٤١٧هـــ– ١٩٩٧م) دار الكتب العلمية – بيروت .
- ديوان مجنون ليلى – تحقيق / يسري عبد الغني ط الأولـــى (١٤٢٠هـــــ– ١٩٩٩م) دار الكتب العلمية – بيروت .
- الرد على النحاة الرد على النحاة –لابن مضاء – تحقيق د/ شوقي ضـــيف – دار المعارف.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني – للمالقي – تحقيق / أحمـــد محمـــد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- روح المعانى – للآلوسي – تحقيق /على عبد البارى عطيـــة – ط الأولـــى (١٤١٥ هـــ) .دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- السبعة في القراءات – لابن مجاهد – تحقيق د/ شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة .
- سر صناعة الإعراب – لابن جني – تحقيق د/ حسن هنـــداوي – ط الثانيـــة (١٤١٣هـ –١٩٩٣م) دار القلم – دمشق.
- سمط الآلئ في شرح أمالي القالي – لأبي عبيد البكري – دار الكتب العلمية – بيروت .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- شرح أبيات مغني اللبيب – للبغدادي – تحقيق /عبد العزيز رباح ، وأحمد صالح دقاق – ط الثانية (١٤٠٧هـ -١٩٨٨م) دار المأمون للتراث- بيروت.
- شرح أشعار الهذليين – لأبي سعيد السكري – تحقيق /عبد الستار أحمد فراج – مطبعة المدني – القاهرة .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب – للفارسي – تحقيق د / محمود محمد الطناحي – ط. الأولى (١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨مـ) مكتبة الخانجي – القاهرة .
- شرح التسهيل – لابن مالك – تحقيق د/ عبد الرحمن السيد – د / محمد بدوي المختون – ط الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م) دار هجر – بيروت.
- شرح الجزولية- للأبذي- تحقيق / سعد حمدان محمد الغامدي – رسالة دكتوره – جامعة أم القرى .
- شرح الجمل – لابن خروف – تحقيق د /سلوى محمد عمر عرب – رسالة دكتوراه – ١٤١٩هـ – جامعة أم القرى
- شرح الجمل – لابن عصفور – تحقيق / فواز الشعار – ط الأولى (١٤١٩هـ – ١٩٨٨م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- شرح الجمل – لابن الفخار – رسالة دكتوراه – تحقيق /حماد بن محمد الثمالى(١٩٩٠م -١٤١٠ هـ) جامعة أم القرى .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب – تحقيق / يوسف حسن عمر – ط الثانية (١٩٩٦م) منشورات جامعة قار يونس – بنغازي.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية – لمحمد شراب – ط. الأولى (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧مـ) مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان
- شرح ألفية ابن مالك – للأشموني – ط الأولى (١٤١٩ه – ١٩٩٨م) دار الكتب العلمية – بيروت

- شرح ألفية ابن مالك – لابن عقيل – تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) دار التراث- القاهرة .
- شرح ألفية ابن مالك – للمكودى – تحقيق د / عبد الحميد هنداوي-ط الأولى (١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥)- المكتبة العصرية- بيروت .
- شرح ألفية ابن مالك – لابن الناظم – تحقيق د/عبد الحميد السيد – دار الجيل – بيروت – لبنان .
- شرح ألفية ابن معط – لابن القواس – تحقيق د / على موسى الشواملى – ط الأولى (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م) مكتبة الخريجى – الرياض ..
- شرح كتاب سيبويه – للسيرافي –تحقيق /أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي – ط الأولى(٢٠٠٨م)- دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- شرح المفصل –لابن يعيش – تحقيق د /إميل يعقوب- ط الأولى (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م)- دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- شرح المقدمة الجزولية – للشلوبين – تحقيق د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي – مؤسسة الرسالة- بيروت
- شرح المقدمة المحسبة – لابن بابشاذ – تحقيق / خالد عبد الكريم – ط الأولى (١٩٧٧م) المطبعة العصرية – الكويت .
- شرح كافية ابن الحاجب – لابن فلاح اليمنى – تحقيق /نصار بن حسين حميد الدين – رسالة دكتوراه- جامعة أم القرى .
- شرح الكافية الشافية – لابن مالك- تحقيق د/عبدالمنعم أحمد هريدي –ط الأولى (١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م) دار المأمون للتراث – بيروت .
- شرح الوافية نظم الكافية – تحقيق د/ موسى بناي العليلي (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م) مطبعة الآداب – النجف- العراق .
- شرح شذور الذهب – لابن هشام ،ومعه كتاب منهى الأرب للشيخ /محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- شرح ديوان الحماسة – للمرزوقي – تحقيق / أحمد أمين ،وعبد السلام هارون – ط الأولى- (١٤٠١١هـ - ١٩٩١م) دار الجيل – بيروت – لبنان .
- شرح شذور الذهب - لابن هشام ،ومعه كتاب منهى الأرب للشيخ /محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ – لابن مالك - تحقيق /عدنان عبد الرحمن الدوري (١٣٩٧هـ -١٩٧٧) مطبعة العاني – بغداد.
- شرح قطر الندى وبل الصدى – لابن هشام – تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد- ط الحادية عشرة -مطبعة السعادة .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة – تحقيق الشيخ /حسن تميم ، ومحمد عبد المنعم العريان – ط الثالثة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) دار إحياء العلوم – بيروت
- الصحاح للجوهري – تحقيق /أحمد عبد الغفور عطار - ط الثالثة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- صحيح البخاري – ط الأولى (١٩٨٧م)- دار الشعب – القاهرة
- صحيح مسلم – تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية – للنيلى – تحقيق د /محسن بن سالم العبدى – مركز إحياء التراث الإسلامى – جامعة أم القرى .
- ضرائر الشعر – لابن عصفور – تحيق /السيد إبراهيم محمد –ط الأولى (١٩٨٠) دار الأندلس- القاهرة .
- عدة السالك إلى أوضح المسالك – لمحمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان .
- العقد الفريد – لابن عبد ربه – تحقيق د /مفيد محمد قميحة ط الأولى (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٣ م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

- علل النحو –لابن الوراق – تحقيق د/ محمود جاسم – ط الأولى (١٤٢٠هـ –١٩٩٩م) مكتبة الرشيد – الرياض .
- الفاخر – للمفضل بن سلمة – ط الأولى (١٣٨٠هـ) – دار إحياء الكتب العربية – بيروت .
- الكافية في النحو – لابن الحاجب – تحقيق / الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر– الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ – مكتبة الآداب – القاهرة .
- الكتاب – لسيبويه –تحقيق /عبد السلام هارون– ط الثالثة (١٤٠٨ه – ١٩٩٨ م) مكتبة الخانجي – القاهرة .
- الكشاف– للزمخشري – تحقيق/ عبد الرزاق المهدي– دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- الكليات – للكفوي – مؤسسة الرسالة – بيروت .
- الكناش في فني النحو والصرف – لأبي الفداء إسماعيل بن الأفضل الشهير بصاحب حماة – تحقيق د/ رياض بن حسن الخوام – ط الأولى (١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م) المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – لبنان .
- الكنز في القراءات العشر–لابن المبارك المقريء– تحقيق د / خالد المشهداني – ط الأولى (١٤٢٥ه–٢٠٠٤م)– مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة .
- اللباب في علل البناء والإعراب – للعكبري – تحقيق د/غازي مختار طليمات – ط الأولى (١٤١٦هـ –١٩٩٥م) دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان – دار الفكر– دمشق .
- لحن العوام –للزبيدي – تحقيق د/ رمضان عبد التواب – ط الثانية (١٤٢٠ هـ– ٢٠٠٠م) الشركة الدولية للطباعة – مصر – نشر مكتبة الخانجي.
- لسان العرب –لابن منظور – تحقيق / أمين محمد عبد الوهاب، و محمد الصادق العبيدي – ط الثالثة (١٤١٩ه –١٩٩٩م) – دار صادر – بيروت.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- اللمحة في شرح الملحة –لابن الصائغ– تحقيق / إبراهيم بن سالم الصاعدي ط الأولى (١٤٢٤ه– ٢٠٠٤م) – عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة .
- اللمع في العربية – لابن جني – تحقيق د/ سميح أبو مغلي– دار مجدلاوى – عمان – الأردن .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة – للقزاز القيرواني – تحقيق د/رمضان عبد التواب ، ود/ صلاح الدين الهادي – ط الأولى (١٤١٢هـ –١٩٩٢م)– دار العروبة– الكويت .
- المحكم والمحيط الأعظم – لابن سيده – تحقيق /أحمد عبد الستار فراج – ط الأولى (١٣٧٧هـ – ١٩٥٨ م) معهد المخطوطات – جامعة الدول العربية .
- مختار الصحاح – للرازى – تحقيق /يوسف الشيخ محمد – ط .الخامسة(١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م) المكتبة العصرية – الدار النموذجية– بيروت – صيدا.
- المزهر – للسيوطي – تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين – ط الثالثة – مكتبة دار التراث – القاهرة .
- المسائل البصريات – للفارسي – تحقيق د/محمد الشاطر أحمد – ط الأولى (١٤٠٥ ه –١٩٨٥) مطبعة المدني .
- المسائل الحلبيات – للفارسي – تحقيق د/ حسن هنداوي –ط الأولى (١٤٠٧هـ–١٩٨٧م)–دار القلم – دمشق ،ودار المنار – بيروت – لبنان .
- المسائل الشيرازيات – للفارسي – تحقيق د/حسن هنداوي – ط الأولى (١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م) كنوز إشبيليا .
- المسائل العسكرية– للفارسي – تحقيق د/ محمد الشاطر ط الأولى(١٩٨٣م) دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان الأردن .
- المسائل العضديات –للفارسي – تحقيق د/ علي جابر المنصوري – ط الأولى (١٤٠٦هـ –١٩٨٦م)عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية– بيروت

- المساعد على تسهيل الفوائد – لابن عقيل – تحقيق د /محمد كامل بركات (١٤٠٠هـ -١٩٨٠ م) دار الفكر – دمشق.
- معاني القرآن – للفراء – تحقيق د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي – ط الثالثة (١٤٠٣ هـ -١٩٨٣ م) عالم الكتب- بيروت .
- معاني القرآن وإعرابه – للزجاج – تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي (١٤٢٤هـ٢٠٠٤ م) دار الحديث – القاهرة .
- معجم القراءات القرآنية – للدكتور/ عبد اللطيف الخطيب – ط. الأولى (١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م) – دار سعد الدين – القاهرة .
- المغنى – لابن فلاح اليمنى – تحقيق / عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدى – رسالة دكتوراه – كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى (١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م) .
- مغني اللبيب – لابن هشام – تحقيق / مازن مبارك ، ومحمد علي حمد الله – ط السادسة (١٩٨٥م) – دار الفكر – دمشق- تحقيق / هلموت ريتر- ط الأولى (١٤٠٠ه-
- المفصل في علم العربية – للزمخشري – دار الجيل – بيروت – لبنان .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية – للشاطبي – تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا و آخرين – ط الأولى (١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م) مركز إحياء التراث .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية – للعينى – تحقيق / محمد باسل عيون السود– ط الأولى (١٤٣٦ هـ – ٢٠٠٦ م) – دار اكتب العلمية بيروت – لبنان .
- المقتضب – للمبرد – تحقيق /محمد عبد الخالق عضيمة – ط الثانية (١٣٩٩هـ -١٩٧٩ م) عالم الكتب – بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو – للجزولي – تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب – ط الأولى (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م) مطبعة أم القرى – القاهرة .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- المقرب – لابن عصفور – تحقيق /أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري – ط الأولى (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢ م) .
- الملخص في ضبط قوانين العربية – لابن أبي الربيع – تحقيق د/ علي بن سلطان الحكمي – ط الأولى (١٤٠٥هـ -١٩٨٥م) – الجامعة الإسلامية .
- الممتع في التصريف لابن عصفور – تحقيق د/فخر الدين قباوة – ط الأولى (١٩٩٦م) مكتبة لبنان ناشرون .
- المنصف شرح كتاب التصريف – لابن جني- تحقيق / إبراهيم مصطفي ، وعبدالله أمين – ط الأولى (١٣٧٣هـ -١٩٥٤م) وزارة المعارف –القاهرة
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك – لأبي حيان – تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين – ط الأولى (١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م)- دار الطباعة المحمدية – مصر.
- النشر في القراءات العشر – لابن الجزرى – تحقيق على محمد الضياع – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان
- النكت في تفسير كتاب سيبويه –للأعلم الشنتمري – تحقيق د /زهير عبد المحسن سلطان – ط الأولى (١٤٠٧ هـ -١٩٨٧ م) منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت .
- النوادر في اللغة – لأبي زيد الأنصاري – تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد –ط الأولى (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) دار الشروق .
- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر – لمحمد سالم محيسن ط الأولى (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م)- دار الجيل – بيروت .
- همع الهوامع – للسيوطي – تحقيق / أحمد شمس الدين – ط الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) دار الكتب العلمية – بيروت .
- الوافي في شرح الشاطبية – موقع وزارة الأوقاف بالسعودية .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١١٦٣٥
٢-	Abstract	١١٦٣٦
٣-	مُقَدِّمَة	١١٦٣٧
٤-	التمهيد : تعريف المطلق والمقيد ، ومفهومهما عند ابن مالك وأبي حيان	١١٦٤٢
٥-	الفصل الأول : ما لا يحمل على إطلاقه في بابي المعرب والمبني ، والنكرة والمعرفة	١١٦٤٥
٦-	الفصل الثاني : ما لا يحمل على إطلاقه في باب (المبتدأ والخبر ونواسخهما)	١١٦٦٩
٧-	الفصل الثالث : ما لا يحمل على إطلاقه في المتفرقات	١١٦٨٩
٨-	الخاتمة	١١٧١٦
٩-	ثبت المصادر والمراجع	١١٧١٩
١٠-	فهرس الموضوعات	١١٧٣١